



المجتمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.64
8 December 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

المجتمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥٠٠

الرئيس : السيد فيدر
(لوكسمبورغ)
نائب الرئيس :

شمس : السيد هيرست
(انتيفوا وبربودرا)
نائب الرئيس

- تأمين السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية
الاتحادية

- الحالة في الشرق الأوسط [٣٧] : تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للمجتمعية العامة .

أما التصححات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعه من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section، Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظراً لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيدر (لكسمبرغ) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

تأبين السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية
الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن نمضي إلى النظر في بند
جدول الأعمال لعصر هذا اليوم ، أود أن أدعو الجمعية العامة إلى الانضمام إلى فسي
الاشادة بذكرى السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية
الاتحادية .

علمتُ بأسى عميق صباح هذا اليوم بنباء وفاة الرئيس عبد الله المأساوي .
 والرئيس عبد الله سيذكر لقيادته المتميزة لبلاده ودعمه للمساعي الramatic إلى إحلال
 السلم والعدل في العالم .

ونياية عن الجمعية العامة ، أطلب إلى ممثل جزر القمر أن ينقل تعازيني
 القلبية إلى جزر القمر حكومة وشعباً وإلى أسرة الفقيد .
 أعطي الكلمة الآن للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : علمت بأسى عميق بنباء
الموت المأساوي لرئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية السيد أحمد عبد الله
عبد الرحمن . إن الرئيس عبد الله تولى منصب رئيس الدولة الرفيع في جمهورية جزر
القمر الإسلامية الاتحادية لمدة ١٠ سنوات ، وهي فترة حظي فيها بالتقدير العميق لا من
شعبه فحسب ، ولكن من المجتمعين الأفريقي والدولي أيضاً بسبب الحكمة الكبيرة
والاعتدال اللذين أبداهما في تحقيق التنمية السلمية لبلاده .

أود أيضاً أنأشيد بالرئيس عبد الله لتفانيه في خدمة مبادئ الميثاق
 ومثله ، ولدعمه القوي لعمل الأمم المتحدة . وقد زار الرئيس عبد الله مقر الأمم
 المتحدة عدة مرات خلال مدة ولايته ، وتشرفت باستقباله والتعرف شخصياً على صفاتـه
 البارزة بوصفـه رئيس دولة .

وفي هذه الظروف المحزنة ، أود أن أنقل لأسرة الفقيد ولجزر القمر حكومة وشعبا تعازى القلبية على هذه الخسارة الفادحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسي) : أدعو أعضاء الجمعية إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على الرئيس عبد الله .
التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسي) : أعطي الكلمة الان لممثل ليسوتو الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان واجبي المحزن في الأسبوع الماضي أن أنقل إلى هذه الجمعية العامة رسالة تعاز في رئيس جمهورية لبنان الراحل السيد رينيه معرض الذي فاجأته المنية . ولم يمض أسبوع قبل أن أجد نفسي مضطرا إلى تكرار نفس الواجب المحزن بأن أنقل رسالة تعاز أخرى باسم المجموعة الافريقية وباسم بلدي في الموت المفاجع للسيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، الذي كان رئيس دولة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

ونيابة عن المجموعة الافريقية وباسم بلادي ، أود أن أقول إننا سمعنا بإحساس كبير بالصدمة وباستياء عميق أن رئيس الدولة قد لقي مصرعه العنيف إذ فاجأته المنية فيما تبدو أنها محاولة انقلاب .

إن السيد عبد الله أصبح أول رئيس دولة لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في ١٩٧٥ . وعاد الرئيس عبد الله للسلطة مرة أخرى وأصبح رئيسا لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في أيار/مايو ١٩٧٨ . وشغل أيضا منصب رئيس الهيئة التوجيهية للشؤون السياسية والعسكرية ، وكان وزيرا للدفاع ووزيرا للعدل والخدمة المدنية ، كما أعاد تشكيل حكومته في شباط/فبراير ١٩٨٢ .

إنه من دواعي القلق العميق أن من شأن الخلافات السياسية الداخلية أن تبرر اغتيال من يتبنون آراء معارضة بشأن القضايا . وترى المجموعة الافريقية أن هذا العمل من قبل مرتكبيه يمثل عملية لا مبرر لها ، ويعد إهداها حقيرا للروح البشرية

الكريمة . وإننا نتساءل لما لا تتبع الوسائل السلمية في حسم أية مشكلة أو مشاكل تكون قائمة حيث أن من شأن هذه الوسائل أن تلقى موافقة جميع الشعوب المحبة للسلام والتي تعترز بالمثل والديمقراطية .

وتعرب افريقيا عن حزنها العميق لرحيل هذا القائد الافريقي وتشاطر الأمس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية حكومة وشعبا . ونتذكر على وجه الخصوص أفراد أسرة الرئيس الراحل وأقرب أقربائه ، والذين لقوا حتفهم معه . وإننا نواسيهم ونعرب لهم عن تعازينا القلبية . ليرحمه الله ويرحم من لقوا حتفهم معه ويطيب شراهم وشراه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل بروني دار

السلام ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي

رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أود أن أعبر عن أسفنا العميق للوفاة المفاجئة للرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

في الوقت الذي ينعم فيه العالم بالسلم والهدوء النسبيين ، تملؤنا الظروف المأساوية التي تحيط بوفاته بالحزن . واسمحوا لي أن أتقدم ، باسم مجموعة الدول الآسيوية ، بمواساتنا القلبية وتعازينا إلى أسرة الرئيس الفقيد وإلى حكومة وشعب جزر القمر لهذه الخسارة المخزنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل

تشيكوسلوفاكيا ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد زابوتونسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية ، أود أن أعبر عن تعازينا الصادقة لوفد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على الوفاة المأساوية للرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن . إن رحيله المفاجئ خسارة كبرى لشعب جزر القمر الذي كرم الرئيس عبد الله كامل طاقاته من أجل تقدمه ومستقبله الأفضل . وعلى غرار شعب جزر القمر والمجتمع الدولي بأسره ، نشعر بالسخط بسبب الجريمة التكراء التي أودت بحياة ذلك السياسي ورجل الدولة البارز .

وأغتنم هذه الفرصة لاظلب من ممثل جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية أن ينقل عبارات المواساة الصادقة إلى أسرة الفقيد المنكوبة وإلى حكومة وشعب جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل سانت لويس

الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

السيد فليمنغ (سانت لويسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بأسف عميق وصادق أود أن أعرب ، بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، عن تعازينا العميق لحكومة وشعب جزر القمر في هذه المناسبة الحزينة ، مناسبة الوفاة المفاجئة لرئيسها ، السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن . ونحن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعجبنا منذ زمن طويل بقيادته ، ومشاعرنا ستبقى مع شعب جزر القمر الذي نعرف أنه سيحزن طويلاً لخسارة رجل الدولة العظيم هذا . ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشعر بالاستياء من الطريقة التي مات بها الرئيس عبد الله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الان لممثل النرويج الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .
السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفود مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى قد صدمت وحزنت بسبب الانباء المأساوية عن اغتيال الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن . لقد كان السيد عبد الله زعيماً يتمتع باحترام كبير في بلده وبين أفراد شعبه .
إن هذا الفعل المشين قد ترك العالم بشعور من الخسارة وجزر القمر دون قائد ملهم .

وفي هذه الساعة المأساوية ، نتقدم الى شعب جزر القمر بأعمق مواساتنا . وبالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، أود أن أنقل أخلي تعازينا إلى الأسر المنكوبة ، والى شعب وحكومة جزر القمر وزملائنا في وفد جزر القمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية .

السيد أبو الحسن (الكويت) : فجع العالم العربي في الأسبوع الماضي بوفاة رئيس لبنان الشقيق المغفور له رينيه معوض . وتتفجع اليوم القارة الإفريقية بوفاة أحد زعمائها ، وهذا هو قدر المتأذلين ، حيث تلقت المجموعة العربية لدى

الامم المتحدة في نيويورك بحزن بالغ نباء وفاة المغفور له رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية فخامة احمد عبد الله عبد الرحمن على إثر عملية اغتيال استهدفت الرئيس عبد الرحمن الذي كرس حياته للدفاع عن قضايا أمته ، ولقيادة شعبه ضمن أسرته الاسلامية والافريقية ، وضمن اهتماماته الدولية التي كان في مقدمتها اهتمام استتاباب السلام ليس فقط في القارة الافريقية وإنما استتابابه في العالم بأسره .

إن هذا الحادث الجلل ليدفعنا إلى أن نتوجه إلى ذلك الشعب الصديق المتمرس في الكفاح بعظيم المواساة لهذه الخسارة الجسيمة وأن نتضرع إلى الله العلي القدير أن يمكن شعب جزر القمر من التغلب على آثار هذه الفاجعة واستكمال سعيه في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لجزر القمر .

كما أن المجموعة العربية ترجو من وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية لدى الأمم المتحدة أن ينقل إلى شعب وحكومة عائلة فخامة الرئيس الراحل أحر تعازيهما ، تَفَهَّمَ اللَّهُ الْفَقِيدَ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَشْوَاهِ ، وَأَلَّهُمْ شَعْبُ جزر القمر المسلم صبر المؤمنين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وإننا لله وإننا إليه راجعون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطى الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيتكلم باسم البلد المضيف .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفه ممثل البلد المضيف ، أود أن أعرب عن إدانة حكومة الولايات المتحدة القوية لاغتيال السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، إن الرئيس عبد الله ، الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٧٨ ، كان يمثل قوة للاستقرار في المنطقة ، وحكومة الولايات المتحدة تشجب هذا التجوة إلى العنف بدلاً من الاجراءات السلمية لجسم الخلافات السياسية ، أرجو نقل أصدق تعازي حكومة الولايات المتحدة إلى أسرة الرئيس عبد الله وإلى حكومة جزر القمر وإلى كل شعبها على وفاته المفجعة ،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجزر القمر ،

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن حكومتي وبالاصلة عن نفسي ، أود أن أتقدم إليكم جميعاً بالشكر على عبارات المواساة الموجهة إلى حكومتي وشعبي وإلى أسرة الرئيس الراحل ، إننا جميعاً نتشاطر نفس المشاعر ، ونعارض هذا العمل الخسيس الذي لم يرتكب لدفاع سياسي ، وإنما كان دافعه ثأراً شخصياً ، إن اغتيال رئيس بلادي لم يكن وراءه دافع سياسي ، بل كان ثائراً شخصياً محضاً ، ولا يسعنا إلا أن نأسف لهذه الأعمال وأن ندينها ، باسم شعبنا ، أود مرة أخرى أن أشكركم جميعاً على مواساتكم لنا في لحظات الحزن هذه .

البند ٣٧ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/44/690 و A/44/731 ، Add.1 ،

(A/44/737)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّم

الأول ، أود أن اقترح إغفال قائمة المتكلّمين بشأن هذا البند غداً الساعة ١٢ ظهراً ،
وإذا لم أسمع اعتراضاً ، سيتقرر ذلك .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أرجو ، وبالتالي ، الممثلين

الرغبيين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلّمين في أقرب
وقت ممكن .

السيد أبو الحسن (الكويت) : يمر العالم ، ومنذ سنتين ، بفترة لم

يسبق لها مثيل من التغييرات الايجابية ، تغييرات فرضتها وأفرزتها أجواء الانفراج في
العلاقات بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وأدت وبالتالي
إلى تحول العلاقات بين التكتلات الدولية الرئيسية في العالم ، من مجاهدة مبنية على
الشكوك والريبة إلى رغبة في التعاون والتعايش ، مبنية على الثقة والإيمان بحتمية
وحدة المصير البشري ، وبضرورة توفر وتحويل القوى والموارد لتنفيذ عملية التنمية
الاقتصادية ومواجهة تحدياتها المصيرية .

ولقد كان من أبرز إفرازات هذه التغييرات الايجابية حل بعض المشكلات الاقليمية

التي كانت في وقت من الأوقات أن تهدد السلام والأمن في العالم ، مثل قضية ناميبيا ،
والقضية الأفغانية ، والوضع في أمريكا الوسطى .

لكن الامر المؤسف له أن رياح التغيير والروح الايجابية لم تهب بعد ، ولم
تؤثر في الوضع في منطقة الشرق الاوسط ، حيث بقي الوضع كما هو ، يحمل في طياته
عناصر التفجير وعدم الاستقرار . ولقد عبر الامين العام للأمم المتحدة ، بصدق ، عن
الحالة في الشرق الاوسط في تقريره الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ حين

قال :

"كما ندرك جميعاً جيداً ، فالشرق الأوسط هو منطقة متفرجة ، والأحداث أو الاتجاهات في إحدى المناطق تترتب عليها بشكل ثابت تقريراً نتائج في أماكن أخرى . ولقد قلت طوال سنوات عديدة إن الصراع العربي الإسرائيلي لا ينطوي في التعقيد أو احتمالات الخطر الكامنة فيه سوى قلة من المسائل الدولية .

وما زال ذلك صحيحاً إلى اليوم" . (A/44/737 ، الفقرة ٤٢)

لا يشك أحد في أن خطورة بقاء الوضع في منطقة الشرق الأوسط كما هو تزداد نتيجة الأهمية الاستراتيجية الخامدة لهذه المنطقة الهامة من العالم - هذه المنطقة التي تعتبر عنصراً أساسياً في أمن واستقرار ورخاء وتقدم العالم بأسره - نتيجة عناصره وطبعاته الجغرافية والتاريخية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية . وإذا ما تساءلنا عن السبب في أن مشكلة الشرق الأوسط لم تتأثر بعد بالاجواء الإيجابية التي يخيّم دفؤها على معظم مناطق العالم ، لتبين لنا بسرعة ودون عناء أن السبب في ذلك يعود إلى إسرائيل بفلسفتها كيانها التوسيعية ، وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة وسياساتها العدوانية التي لا تعرف الحدود ولا المواريثيق ولا الاعراف .

قضية الشرق الأوسط تنطلق في سبها وسباتها من القضية الفلسطينية - جوهر مشكلة الشرق الأوسط وبؤرتها محور تطوراتها . إذ تتعقد هذه القضية وتتشعب نتيجة لازدياد النهج التوسي الاسرائيلي ، وتصعب على الحل والتأثر بالإيجابيات الدولية نتيجة العناد والصلف الاسرائيلي ، ونتيجة لفشل هذه المنظمة ، ممثلة في مجلس الأمن ، في اتخاذ القرار الحازم والمناسب برد ذلك الكيان ، وبالرماه بقراراته العديدة ، سواء كانت تلك القرارات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو كانت بشأن مدينة القدس الشريف ، أو كانت بسبب منطقة الجولان العربية السورية المحتلة ، أو كانت بشأن جنوب لبنان . إن سكان هذه المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ يعيشون تحت سيطرة نظام يعتمد على القوة العسكرية الدخيلة والغاشمة ، نظام لا يؤمن بأي قانون أو عرف أو ميثاق ، نظام لا يتورع عن ارتكاب أبشع الفظائع لتشبيت احتلاله ، بل تمتد يدته العسكرية لتطاول على دول عربية تبعد عنه ، وعن الاراضي العربية المحتلة آلاف الاميال ، مثل بغداد وتونس . ولا يتورع هذا النظام عن تطوير واستخدام أي سلاح ، وتجربته بشكل يعتبر اعتداء على سيادة وسلامة وأمن دول عربية أخرى ، مثلما حصل مؤخرا عندما أطلقت اسرائيل صاروخا سقط بالقرب من السواحل الليبية .

بينما يمضي الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ، انطلاقا من حقوقه التاريخية والمصيرية في أرض آبائه وأجداده ، قدمت قيادته الشرعية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية - ممثلة الشرعي والوحيد - مبادرات للسلام ، واحدة تلو الأخرى ، كما قامت الدول العربية من خلال مؤتمرات قمتها بتقديم خطط شاملة للسلام قوامها العدل وسندتها الشرعية الدولية . لكن اسرائيل ، وكعادتها ، لم تكتف بعرقلة جهود السلام وإغراقها من كل مضمونها ، بل أنها تستكمل مواقفها الرافضة للتسوية العادلة بمعمارتها الإنسانية في الاراضي المحتلة . هذه الممارسات تتمثل بصورها وتفاصيلها المروعة صفحات وشاشات وسائل الاعلام ، كما تستنكرها كافة الأقلام وتقارير منظمات حقوق الإنسان . ولكننا ما زلنا نتساءل عما ستؤدي إليه بيانات الاستنكار وموجات السخط الدولي على صعيد خطوات التقدم العملية وعلى ساحة الواقع الملجم في الوقت الذي تدخل فيه

الانتفاضة البطولية عامها الثالث ، بينما يواصل المحتل الاسرائيلي إطلاق النار يوميا على الأطفال والعزل من الشعب الفلسطيني ، ويواصل نسف ديارهم ومصادرتهم ممتلكاتهم وفرض شتى وسائل التجويع والتعجيز الاقتصادي ، واعتقال الآلاف ، واستخدام الغازات الخانقة ، وطرد وإبعاد المواطنين ، وتنفيذ أساليب العقاب الجماعي المحرمة دوليا . ولم يقف الاحتلال الاسرائيلي عند كل هذا ، بل راح يستفز مشاعر ضحاياه الدينية ومشاعر ألف مليون مسلم في العالم بتورطه في الاعتداء على مقدساتهم وتدنيسها والعبث بها . إن ما يرتكبه الصهاينة في حق المقدسات الاسلامية في مدينة القدس الشريف وفي مساجد المسلمين بأماكن أخرى في الأراضي المحتلة جريمة بشعة تستحق وقفة حازمة من كل الدول والمؤسسات إذ أن هذا الموقف اللاأخلاقي لا يجب أن يعني المسلمين فقط ، بل كل الشعوب التي تحترم الأديان والكتب السماوية وتلتزم بالقيم والمبادئ الإنسانية . وقد تذكّرنا هذه السلوكيات الصهيونية المألاوفة بذكرى مرور ١٤ عاما هذا الشهر على اتخاذ الجمعية العامة لقرار اعتبرت فيه الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والذي أصبحت اسرائيل بموجبه الدولة الثانية بعد جنوب افريقيا التي توصّمها الأسرة الدولية بالعنصرية . والفرق الوحيد هو أن يطاقة الدعم الغربي المفتوحة لاسرائيل حالت - طوال هذه السنوات من العربدة الصهيونية - دون فرض عقوبات دولية على اسرائيل حتى تمتتنع عن ممارساتها ، وتخضع لمقتضيات السلام والتسوية العادلة .

استخدمت الولايات المتحدة هذا الشهر حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يندد بمارسات اسرائيل البربرية هذه ، وهو الفيتو الثالث هذا العام الذي تستخدمه لإجهاض مجرد الإدانة الدولية لهذه الجرائم ، ولم يعد العالم يجد تفسيرا لكل هذا التساهل الأمريكي مع اسرائيل رغم سياساتها وممارساتها . أفلاترى الولايات المتحدة فيما تفعله اسرائيل وجنود احتلالها شيئا يستحق الادانة ؟ وهل لو تم مثل هذه الممارسات في أي بقعة من العالم لكانـت الولايات المتحدة تنتهج نفس هذا الموقف ؟ مما لا شك فيه انه لا يمكن الادعاء بأن حق تقرير المصير والتمتع بحقوق الانسان

والحرفيات الأساسية امتيازان يمنحان لشعوب دون غيرهما ويتم توزيعهما وحجبهما وفقاً للأهواء الأيديولوجية والمصالح الذاتية . ولا يمكن أن يكون هذا هو المفهوم المقبول للقيم والشعارات التي لا يترك الغرب مناسبة مؤاتية إلا ويذكر العالم العربي بها . وما الذي تنوّي فعله المجموعة الدولية ، ولاسيما القوى العظمى ، إزاء استمرار التعاون النووي السافر بين جنوب إفريقيا وإسرائيل ، خاصة في ضوء الأدلة الأخيرة المؤكدة بشأن قيام هذين الكيانين العنصريين بتجربة صاروخ قادر على حمل رؤوس نووية ويستطيع الوصول إلى الكثير من العوامل الأفريقية والعربية ؟ وتود المجموعة العربية التي اتشرف بتروّئ اجتماعاتها لهذا الشهر أن تجدد الدعوة إلى تضافر جهود كل الدول ، ولاسيما تلك الحائزة على التكنولوجيا النووية ، حتى تحمل إسرائيل على وقف برامجها النووية غير المشروعة والمعتمدة على سرقة التكنولوجيا الغربية ، ولاسيما الأمريكية ، وأن تجبر إسرائيل على وضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولي وخضوعها لانتظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن سباق التسلح الذي تجرّ إسرائيل إليه منطقة الشرق الأوسط منذ عشرات السنين سباق آخر ومخيف تقطع تكاليفه الهائلة من الموارد التي نجد شعوب المنطقة في أمّ الحاجة إليها في تحقيق برامجها الانمائية الكثيرة بدلًا من إنفاقها على أسلحة الدمار والفتـك . وليس إمعان إسرائيل في تطوير سلاحها النووي في الحقيقة سوى جزء من سياستها العدوانية حيال الشعوب العربية وأداة ليلرهاب النووي الذي تحاول به استكمال مطامعها التوسعية .

إن استمرار احتلال إسرائيل لجزاءً كبيراً من جنوب لبنان ، وهذه الاعتداءات المسلحة شبه اليومية على سيادته ووحدة ترابه والتدخل السافر في شؤونه الداخلية ، وزعزعة الأمن والاستقرار في ربوعه ، ليشكل في حقيقة الأمر عنصراً إضافياً من عناصر تعقيد مشكلة الشرق الأوسط ، وعقبة أمام استقرار الأوضاع في ذلك البلد الشقيق . وبالتالي فإن المجموعة العربية في نيويورك تطالب المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن بالذات ، بأن يضغط على إسرائيل للانصياع لقرارات مجلس الأمن العديدة الداعية إلى انسحاب إسرائيل الغوري ، ودون قيد وشرط من الجنوب اللبناني ، كي تتاح الفرصة لشعب لبنان أن يستعيد عافيته ، ويركز جهده على بناء جبهته الداخلية بصورة تحقق له آماله في الحياة المستقرة والمزدهرة .

لقد اعتمدت القيادة الفلسطينية موقفاً تاريخياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام الماضي ، ولقد وجد ذلك الموقف الدعم العربي الكامل ، كما ألقى المجموعة الدولية برمتها بثقلها وراء ذلك الموقف الذي ينطلق من اعتبار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وتحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور أطراف النزاع كافة ، وبما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، الأطار ذات الشرعية الدولية لحل هذه القضية حلاً يحقق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . وترى المجموعة العربية في نيويورك في هذا الموقف الفلسطيني إنصافاً وواقعية لا يمكن في مواجهتها التملص

والمراؤفة إلا إذا كان القصد هو رفض السلام . لقد بات واضحًا للعالم كله الآن من الذي ي يريد السلام في الشرق الأوسط ومن الذي يتهرب منه ويقوّض الجهود الدافعة نحوه بينما يعيش العالم فجراً جديداً في العلاقات الدولية وبداية عصر واعد بالانفراج والتعايش .

السيد صلاح (الأردن) : تعود الجمعية العامة هذا العام للنظر في الحالة في الشرق الأوسط في وقت يشهد فيه العالم تقدماً ملحوظاً في حل عدد من القضايا الإقليمية ذات البعد الدولي ، وابتعاداً ملحوظاً عن الانماط القديمة ومنطق المواجهة ، واستعداداً للحوار البناء ، وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة .

لقد تنفس العالم الصداء نتيجة المؤشرات الإيجابية الأخيرة في المناخ السياسي العالمي ، بعد أن تبيّن القوتان العظميان ، وغيرهما من الدول الكبرى ، سياسات جديدة تدعو للحوار والاتفاق ، ونبنت منطقة الحرب الباردة ، الامر الذي انعكس إيجابياً على البعد الإقليمي للتعايش وأثمر تقدماً في مسائل كانت حلولها مستعصمية مثل ناميبيا وأمريكا الوسطى وأفغانستان والنزاع العراقي - الإيراني .

لكنه ، وعلى الرغم من تلك المؤشرات الإيجابية ، فإن الوضع في الشرق الأوسط ما زال يبرز بوصفه المجال الوحيد الذي لم يحرز فيه أي تحسن حتى الآن ، وما برحت الحالة في تلك المنطقة مسألة تتحرك ببطء بالغ ، رغم أنها ظلت في مقدمة الشواغل الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

إن الحقيقة المؤسفة هي أن ارادة العمل الدولي لا تظهر بشأن تلك المنطقة إلا بعد وقوع صراع عسكري فيها ثم لا تثبت هذه الارادة أن تتلاشى تاركة وراءها جواً من الكآبة والاستسلام .

لقد استبشرت شعوب المنطقة ، ومعها المجتمع الدولي ، خيراً مع نهاية العام الماضي في أعقاب الترحيب الدولي الواسع النطاق بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في الجزائر ، وما تلاها من تصريحات واعلانات فلسطينية مسؤولة عبر من خلالها الشعب الفلسطيني عن رغبته الحقيقية في السلام واستعداده الجاد للعمل من أجله ، وذلك بالتزامن بقبول مبدأ الحل السلمي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢

(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ إقامة دولتين في فلسطين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المتخذ في ١٩٤٧ .

وانتظرنا ، ومعنا غالبية دول العالم ، أن تتجاوب إسرائيل مع تلك القرارات وتقابليها بنفس الدرجة من المعقولة وحسن النية ، إلا أنها لم تفعل ، بل على العكس من ذلك لجأت إسرائيل إلى أسلوبها المعتمد في وضع العوائق على طريق السلام وطرح أفكار تتنافى بشكل أساسي مع مطالبات السلام العادل والشامل ، مؤكدة من جديد أن السلام الحقيقي ليس في صالح أهدافها ومخططاتها التوسعية التي من دلائلها ضم مدينة القدس العربية والجولان العربي السوري ، وإصرارها على تسمية الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة ، وزرع الأرض المحتلة بالمستوطنات الإسرائيلية ، وفوق ذلك كله عدم انصياعها للارادة الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تتضمن أسوأ حل للنزاع العربي - الإسرائيلي برمته وجوهره القضية الفلسطينية .

إن أنس السلام في الشرق الأوسط ، التي أقرها المجتمع الدولي ، تكمن في تحقيق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وفي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واحترام حقوق كل الدول في المنطقة ، بما فيها دولتا فلسطين وإسرائيل ، في السلام والأمن ضمن حدود دولية معترف بها . وبقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في نهاية العام الماضي بالإعلان عن القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، تكون المكونات الأساسية للتسوية السلمية قد اكتملت من قبل الجانب العربي ، وأذيلت ، وبالتالي العقبات السياسية والنفسية التي كانت ترى فيها إسرائيل وبعض الأطراف المؤيدة لها عوائق أمام الحل السياسي لازمة الشرق الأوسط . إلا أنه رغم الوضوح في الموقف السياسي العربي الملائم بالحل السلمي الحقيقي ، فقد تمسكت إسرائيل بعنادها ، واتسم ردتها بالغموض وعدم الجدية . وما طرحته حكومة إسرائيل في شهر أيار/مايو الماضي باعتباره "مبادرة للسلم" هو دليل على ذلك .

ولإيضاح ذلك ، أود استذكار ما جاء في مقدمة تلك "المبادرة" :

"تقدّم هذه الوثيقة مبادئ مبادرة سياسية من حكومة إسرائيل تتناول
مواصلة عملية السلم ، وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ، وإيجاد حل
لعرب يهودا والسامرة ومنطقة غزة ، والصلح مع الأردن ، وحل مشكلة المقيمين
في مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة ومنطقة غزة" .

كما هو واضح ، إن هذا البيان يتجاهل تماماً الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني
ويشير إلى المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة باعتبارهم "عرب يهودا والسامرة
ومنطقة غزة" وسكان مخيمات . وهو لا يتعرض لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات
ولا يشير إلى الوضع القانوني للأراضي المحتلة ، ويصرّ على تسمية الضفة الغربية
المحتلة "يهودا والسامرة" ، ولا يأتي على ذكر القدس إطلاقاً .

إن حكومة اسرائيل تهدف من وراء خطتها هذه إلى أن تمرغ عملية السلام في جدل حول الشكليات والإجراءات من أجل كسب الوقت بهدف إبطال مفعول توجه منظمة التحرير الفلسطينية نحو السلام . ومثل هذا الطرح من اسرائيل هو رفق تام للأسن التي لا يمكن أن يقوم السلام إلا عليها . ورسالة وزير الخارجية الاسرائيلي إلى الأمين العام ، الوثيقة A/44/721 ، تأكيد لهذا الموقف من حيث محاولة جعل موقف اسرائيل السياسي من الحل في الشرق الاوسط بديلا للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة إضافة إلى تغيير المطلحات المتعلقة بالارض والحقوق الفلسطينية .

إن مضمون رسالة وزير الخارجية الاسرائيلي يكشف بوضوح قرار حكومة اسرائيل بنيتها ضم الاراضي الفلسطينية المحتلة وإطلاق اسم "يهودا والسامرة" ، على الضفة الغربية واعتبار القدس عاصمة موحدة لاسرائيل ، وهذا عبث واضح بقرارات ومقررات الامم المتحدة .

يتضمن تقريرا الأمين العام الواردان في الوثيقة A/44/731 و الوثيقة A/44/737 تعبيرا عن القلق حيال تزايد خطورة الوضع في الاراضي المحتلة ، وعدم الاستفادة من فرص السلام التي لاحت خلال الإثنى عشر شهرا الماضية . كما يتضمنان تعبيرا عن قناعة مجلس الامن بضرورة الاستعجال لتحقيق توسيع شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط ، وخاصة القضية الفلسطينية . إن توفر هذه القناعة لدى مجلس الامن يستدعي قيامه بعمل موحد وسريع لحل النزاع في الشرق الاوسط بدءا بالاتفاق على عقد المؤتمر الدولي ، الذي يوجد إجماع على اعتباره الوسيلة المناسبة لذلك . إن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ترفض فكرة المؤتمر الدولي تماما ، ولا يتزدد قادتها في التأكيد على هذا الموقف في كل مناسبة .

وقد أثبتت المناقشة العامة للجمعية العامة للامم المتحدة في بدء دورتها الحالية في معرض الحديث عن الحالة في الشرق الاوسط أن فرصة تحول الامم المتحدة من صيانة السلم إلى صنع السلم متاحة من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، حيث حظيت فكرة عقد المؤتمر بتأييد دولي واسع النطاق .

لقد دأب الأردن - وبشكل خاص منذ عام ١٩٦٧ - على الدعوة إلى إيجاد حل سلمي عادل وشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة به . ولقد أكد جلالة الملك الحسين في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الأربعين أن تلك القرارات التي يشكل تطبيقها القاعدة المتوازنة لآلية تسوية سلمية عادلة هي القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وقرار مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، ويؤكد حق دول المنطقة كافة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وقرار مجلس الأمن ٣٢٨ (١٩٧٣) الداعي إلى مفاوضات بين أطراف النزاع .

إن هذه القرارات مجتمعة تحظى بقبول دولي كامل لكونها تتضمن المبادئ الأساسية الهامة التي يكفل الالتزام بها والنجاح في تطبيقها تحقيق الحل المنشود .

ولقد اعتبرنا قرار مجلس الامن رقم ٣٤٢ (١٩٦٧) ومنذ لحظة صدوره القاعدة الرئيسية لمساعي السلام وللجهود الدولية للتعامل مع نتائج حرب عام ١٩٦٧ . وعلى ضوء ذلك ، بذل الأردن جهوداً مستمرة على الصعيدين العربي والدولي ، لحشد التأييد لضرورة الالتزام بذلك القرار ، والعمل على تنفيذه .

وقد شكّل قبول الأردن بالقرار المذكور بداية موقف عربي ، تطور باتجاه العمل على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين . وتسارع تقدم هذا الموقف خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث تجسد - في مقررات مؤتمر القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ - في موقف عربي موحد ملتزم بالشرعية الدولية كأساس لحل النزاع العربي - الإسرائيلي . وتبع ذلك جهود أردنية - فلسطينية مشتركة في إطار هذا التوجّه . ثم جاء الإجماع العربي في مؤتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٧ ، والجزائر عام ١٩٨٨ على الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام تأكيداً آخر لذاته التوجّه .

وأخيراً تتّوج كل ذلك في بروز موقف فلسطيني صادق وواضح نحو السلام ، عبرت عنه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في نهاية العام الماضي في الجزائر وتبنته القمة العربية التي انعقدت في الدار البيضاء هذا العام . إننا على قناعة بوجوب عدم إضاعة هذه الغرفة التاريخية التي - إذا ما توفرَّ حسن النية لدى الطرف الآخر في النزاع العربي - الإسرائيلي - لا بدّ أن تشكل مساهمة بالغة الأهمية في مسيرة السلام .

إننا على شقة بأن المجتمع الدولي ، وحتى أولئك الذين يعلنون عكس ذلك ، يدركون دون لبس أن هناك موقفاً عربياً على درجة عالية من الاعتدال والمسؤولية ، يستند إلى المبادئ الواردة في القرارات الدولية التي سبق أن أشرت إليها .

إننا في الأردن نؤيد الجهد المبذولة كافة ، بما فيها جهود الأمين العام القيمة ، من أجل تأمين عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وذلك لإنهاء المعاناة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ،

والموطنون السوريون في الجولان العربي السوري المحتل ، ولدرء أخطار التوتر والانفجار التي تهدد المنطقة ، ونأمل أن يتجاوب مجلس الأمن مع طلب الجمعية العامة بأن ينظر في التدابير الالزمة لعقد هذا المؤتمر قبل فوات الاوان ، بهدف التوصل إلى التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وبذلك فإن المجلس يستطيع أن يسير خطوة هامة نحو معالجة أصول المشكلة القائمة في الشرق الأوسط ، وهو يملك إدراة ذلك والإسناد اللازم لها ، ولديه قرارات صادرة عنه وبإجماعه يكفي تنفيذها لإنهاء هذه المشكلة ، كما أن أمامه إجماعاً دولياً على الوسيلة المناسبة للوصول إلى الحل والمتمثلة في المؤتمر الدولي للسلام .

في الوقت الذي تتركز فيه الانظار على النزاع العربي - الاسرائيلي وجوهه القضية الفلسطينية ، فإننا نتظر ببالغ القلق إزاء ما يمثله استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني من أخطار جسيمة على وحدة لبنان واستقراره واستقلاله وعلى موارده الطبيعية . وانطلاقاً من ادراكنا لخطورة بقاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، فإننا نؤيد الجهود كافة ، وخاصة جهود حكومة لبنان الجديدة ، الهدافة إلى ضمان استقلال لبنان ووحدة وسلامة أراضيه وسيادته .

لقد مضى على إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما يقرب من اثنين عشر عاماً لم تتمكن خلالها من تحقيق ولايتها ، بسبب رفض اسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن الداعية إلى انسحابها الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة .

ان فرصة السلام في الشرق الأوسط متوفرة ، والتزام الجانب العربي بالامتناد منها واضح وأكيد . وإنه لمن الضروري لا تضيع هذه الفرصة بين عجز الأمم المتحدة ، التي تتحمل مسؤولية صيانة الأمن والسلم الدوليين ، وتعتُّ اسرائيل التي تسيطر عليها أحلام الهيمنة والتوسيع .

اننا في الأردن ملتزمون ببذل الجهود كافة من أجل تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة للنزاع الدائر في الشرق الأوسط ، ونؤكد مجدداً استعدادنا الشابت للتعاون مع كل الجهود المخلصة الهدافـة إلى ذلك ، بما فيها جهود الأمين العام القيمة ، ونناشد الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، تحمل المسؤولية المنطة بهـما وترجمـة الإرادة الدولية إلى أعمال قبل فوات الاوان .

السيد بدوي (مصر) : يشهد المجتمع الدولي مرحلة تاريخية بالفترة الحساسية ، سيكون لها أكبر الاشر في توجيه دفة عالمنا هذا ، في مسعاه نحو حياة حرة كريمة ، في ظل نظام دولي جديد ، يبني على أسس الحوار والتعايش السلمي ، بعيداً عن سياسات الاستقطاب ، وحالياً من التوتر الدولي الذي ظل سائداً طوال الأعوام السابقة ، وكأنها عودة مرة أخرى لما تعاهدت عليه تلك الأمم المتحدة عندما أقر الميثاق .

وتلك بشائر واضحة بأن الشعوب بل والحكومات أصبحت تدرك أن التمسك بعقائد بالية لم يعد مجدياً وأن من حق الأجيال القادمة أن تتمتع بحياة أقل ضراوة ، تتوجه طاقتها خلالها إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان .

نلحظ أيضاً تحركاً من جانب الدولتين العظميين وخلفائهما نحو وقف سباق التسلح بشقيه النموي والتقليدي ، تحركاً نأمل أن يستمر ويشمل ترتيبات أوسع نطاقاً ، ومع ذلك يجب لا يغفل أنهما أيضاً شركاء في عالم متكامل ومترابط ، حاضره واحد ومستقبله محكوم بنجاح أعضائه في التعامل والتعايش سوياً من أجل صالح البشرية جموعاً .

وإذا كان الانفراج الدولي الذي نشهده حالياً قد ساهم في الشروع في حل العديد من المشاكل الإقليمية أو في حلها فعلاً ، وهي مشاكل ظلت أعواماً طويلاً متعثرة ، تتحطم كل مبادرة أمينة وشجاعة على صخرة مناخ دولي مشحون بالتوتر والمواجع الاستراتيجية والحسابات الآتية .

لقد رأينا منذ أيام معدودة شعب ناميبيا الشقيق ينتخب ممثليه في طريق حصوله على استقلاله الكامل ، وسبق ذلك تقدم ملموس نحو وقف حدة أو حل العديد من المشاكل الإقليمية الأخرى ومنها أفغانستان وكمبوتريا والنزاع الإيراني العراقي وأخيراً الوضع في لبنان .

وفي هذا الصدد فإني أتوجه بتحية خالصة للقيادات الوطنية اللبنانية المخلصة التي سارعت بالتصدي لمسؤوليتها سعياً وراء وحدة هذا البلد الشقيق وسيادته على كل أراضيه بانسحاب كل القوات الأجنبية من التراب اللبناني .

في الوقت الذي نرحب فيه بكل بادرة تحسن في العلاقات الدولية ، مهما كانت ضالتها ، ومهما طال انتظارنا لها ، نجد لزاماً علينا أن نتبه المجتمع الدولي إلى أن ما تمّ إنجازه حتى الآن لا يعود خطوة بسيطة على طريق طويل وشاق ، وإنجازاتنا خلال العامين الماضيين يتضاءل رونقها أمام حجم التحديات التي مازالت تواجه المجتمع الدولي .

سوف تتفقون معي على أنّ أوضاع دليل على إننا مازلنا نتحسن طريقنا ، ولم ننتقل بعد إلى مرحلة الانفراج الحقيقي ، هو أن منطقة الشرق الأوسط ، مهبط الأديان السماوية ومركز حضارات متعددة ، لم تتعكس عليها المتغيرات الدولية الإيجابية التي تسود معظم أنحاء العالم ، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الأوروبيّة التي تتاخم حوض البحر

المتوسط ، بل إن الأمانة تفرض علينا أن نعترف أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط يزداد توترا بإدخال أسلحة أكثر تطورا إلى المنطقة ، وقيام إسرائيل بتجربة صاروخ متوازن المدى على شواطئ البحر المتوسط ، مما يهدد أمن واستقرار جميع دول المنطقة ، وخاصة في ضوء المعلومات التي تتردد كل يوم بمزيد من الدقة عن الطبيعة غير السلمية لبرنامجها النووي ، وتعاونها في المجال العسكري الاستراتيجي مع جنوب إفريقيا ، مع كل ما يحمله ذلك من معانٍ ومخاطر .

وغني عن البيان أن بقية دول المنطقة لن تتخل مكتوفة الأيدي إزاء هذه السياسات الإسرائيلية التي تهدد أنها جميعا ، فعل إسرائيل أن تقييم الأمور تقييما دقيقا ، فاستمرارها على هذا النهج سيؤدي حتما إلى اندلاع سباق تسلح بالغ القسوة والخطورة في منطقة لديها ما يكفيها من مشاكل ، وسيكون له عواقب وخيمة على الجميع على حد سواء ، ولا مفر أمامها إذا أرادت حقا العيش في سلام وأمن في الشرق الأوسط من أن توفر لدول المنطقة ضمانات الأمان التي تطلبها لنفسها ، وهي ضمانات لن تتحقق إلا بتاكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإسرائيلي وانضمامها لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وفرض ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع مرافقها النووية ، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ، ووقف تعاملها العسكري مع جنوب إفريقيا .

للأسف الشديد ، في الوقت الذي وجدت فيه بعض شعوب العالم آمالها بل أحلامها تتحقق ، والجميع يتحدث عن مناخ دولي إيجابي ، تزداد فيه معاناة شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي ، وممارساتها التعسفية ضد الشعب العربي في الأراضي المحتلة ، في محاولة يائسة منها لکبح جماح الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، بتطبيق إجراءات تعدّ مخالفة صارخة لكل المواثيق والمقررات الدولية ، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال ، فإن دل ذلك على شيء فإنهما على قصر نظر سلطات الاحتلال الإسرائيلية ، في إجراءاتها هذه تزيد من صلابة وعزيمة الشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال ، كما أنها لن تولد سوى مزيد من العنف ، يزيد من الفجوة القائمة بين إسرائيل وشعوب المنطقة .

وبالتوازي مع هذا وجدنا الامال العظيمة الذي كانت تسود في نهاية العام الماضي ، لتحقيق نتائج ايجابية في الجهد السلمية لحل مشكلة الشرق الاوسط بعد المواقف الشجاعة التي اتخذتها القيادات الفلسطينية ، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وجدنا هذه الامال تتضاءل لتأخذ مكانها دفعه جديدة من الشكوك بين الاطراف المعنية ، وذلك نتيجة لتعثر الحكومة الاسرائيلية في الاستجابة إلى هذه التطورات الجديدة بما يتناسب مع حجم وأهمية هذه المواقف الفلسطينية التاريخية .

وقد تابعنا هذه التطورات ببالغ القلق ، واعين ومؤمنين بأهمية وضرورة بدء عملية مفاوضات - مقبولة للجميع - من أجل الحل الشامل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط بكل جوانبها ، وقد كانت هذه هي الدوافع التي جعلت مصر تواصل جهودها طوال هذا العام من أجل بدء حوار فلسطيني اسرائيلي ، على قدم المساواة وبدون شروط مسبقة ، خطوة أولى في عملية سلام شاملة ، باعتبار المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي .

وغضي عن البيان أن هذا الحوار لن يدور في فراغ ، بل إنه سوف يستند إلى القرارات والمواقف التي توفر له الشرعية الدولية ، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، كما أنه لا بد وأن تعقبه خطوات تتطلب مشاركة دولية أوسع ، في إطار مؤتمر دولي للسلام ، بحيث يتم تحقيق التسوية النهائية الشاملة للنزاع .

في هذا الصدد تود مصر أن تؤكد من جديد موقفها الثابت أن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط يجب أن ينعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وإنه يهدف إلى التوصل - عن طريق التفاوض - إلى حل شامل وسلمي لمشكلة الشرق الأوسط بجميع جوانبها ، بما في ذلك المشاكل الأخرى المرتبطة بها ، من أجل ضمان تحقيق سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط .

وتؤيد مصر المشاركة الفعالة في المؤتمر لكافة الأطراف المعنية بالمشكلة ، على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما تؤيد كذلك مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن .
ويهمش في هذا السياق أن أشدد على أن أي حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط - كي تتوافق له مكونات النجاح والاستقرار - يجب أن يتضمن العناصر الآتية : أولاً ، الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛ ثانياً ، الاتفاق على ترتيبات توفر الأمان لجميع دول المنطقة بما في ذلك الترتيبات المشار إليها في الجزء ألف من القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ؛ ثالثاً ، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٢) وقراراتها الأخرى ذات الصلة بالموضوع ؛ رابعاً ، إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛ خامساً ، ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة لجميع الأديان السماوية .

لا يسعني إلا أن أذكركم جميعاً ، أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، ممثلي شعوب العالم ، وانتم تتباحثون هنا ، وتناقشون أصعب القضايا الإقليمية ، وأقدمها طرحاً على هذه المنظمة العربية ، وهي مشكلة الشرق الأوسط ، أنكم تتحمرون مسؤولية مشتركة في العمل على حل المشاكل الإقليمية كافة على حد سواء ، بغض النظر عن المنطقة الإقليمية التي تقع فيها ، هذه هي الفلسفة التي دفعتنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء الأمم المتحدة ، مؤمنين بأن السلام الحقيقي لن يتواaffer لنا إلا إذا

ساد السلام مختلف أنحاء المعمورة ، ولقد أثبتت الأيام بعد نظر واضعي الميثاق ومؤسسى الأمم المتحدة ، فلم يعد هناك شك في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة أن أدنى اضطراب في أقصى شمال أو غرب الكره الأرضية يكون له صدأه في أقصى جنوبها أو شرقها . ومصر مؤمنة بوحدة مصائر شعوب العالم ، ملتزمة بالعمل على الساحة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر لايجاد حلول عادلة لمختلف القضايا الإقليمية ، وانطلاقا من هذا تؤمن بأن لمنظمة الأمم المتحدة دورا ثابتا في الجهود السلمية لحل المنازعات ، ودورا ثابتا وإنما متتطورا حسب طبيعة كل مشكلة والمرحلة التي يمر بها النزاع ، ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن أول استخدام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، والتي نالت المنظمة جائزة نوبل للسلام من أجلها ، كان في منطقة الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد ترحب مصر بالتأكيدات التي جاءت في مختلف تقارير الأمين العام حول مشكلة الشرق الأوسط ، من أنه يعتزممواصلة جهوده مع جميع الأطراف المعنية من أجل دفع الجهود السلمية لايجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي . ونطالب كل الدول المحبة للسلام بأن يساهم كل منها بما يستطيع في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ، سلام يوفر لشعوب المنطقة مجموعة متساوية وعادلة من الحقوق والالتزامات ، ذلك في النهاية هو الأساس الوحيد للسلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط ، وسيكون حكم التاريخ علينا قاسيا إذا سمحنا بإهدار الفرصة القائمة حاليا ، وسيكون ذلك خطأ فادحا يتجاوز في جسامته الأخطاء التي وقعت في الماضي ، وسيكون له انعكاسات سلبية خطيرة على الجهد الدولي المبذول حاليا لوضع أسس نظام دولي جديد يوفر للجميع الحرية والأمن والاستقرار والرفاهية .

السيد خطاب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن إقرار السلام في الشرق الأوسط لا تزال ، للاسف ، في غير المتناول مثلما كانت منذ أربعين عاما ، عندما نظرت الجمعية العامة لأول مرة في ما تشكله التطورات في المنطقة من تهديد للسلام والأمن الدوليين . وقد أشار الأمين العام ، في تقريره ، إلى هذا الجمود ، إذ قال :

"إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تمثل مصدراً للقلق العميق الشديد ، لا لمجرد المبادئ والقضايا السياسية المطروحة في الميزان ، بل وبسبب المعاناة الإنسانية الشاملة التي يسببها العجز عن حل تلك القضايا" .

(٩) A/44/1 ، ص

والواقع أن المناقشة الراهنة هي تذكرة أخرى بتعنت إسرائيل وبسياستها القائمة على احباط أي مبادرة سلام عمداً . والسبب في موقفها بسيط ؛ فاسرائيل تتمادي في اعتقاد خاطئ مؤداته أنها قد تستطيع من خلال تفوقها العسكري أن تحول إلى أمر واقع ، على مراكز من استيعابها التدريجي الأراضي الفلسطينية والعربية التي توافق احتلالها بصفة غير شرعية معتمدة في ذلك على استخدام القوة بشكل مكثف ، واعتسافي . ومن ثم فإننا ندين مرة أخرى سياسة التوسع والضم التي تنتهجها إسرائيل واحتلالها المستمر لجنوب لبنان .

إن لب مشكلة الشرق الأوسط هو انكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولة . ولم تستطع إسرائيل من خلال خمس حروب ولا من خلال تجاهلها في ازدراء لحقوق الفلسطينيين أن تمحو هذه المشكلة من الوجود .

لم تنجح اسرائيل - لا عن طريق اطالة استخدام القوة والارهاب ، ولا عن طريق محاولاتها المتكررة لطمس هوية الشعب الفلسطيني - في اطفاء جذوة الحرية التي أبقاها الشعب الفلسطيني مضطربة لاكثر من أربعة عقود ، بمعاناة تحملها وتحضيات قدمها تجل عن الوصف .

وأشبّت الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تصميم الشعب الفلسطيني مرة أخرى على نيل حريته واستقلاله . وكما أوضح بحق الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"إن الجوانب السياسية للمشكلة هي التي يتعين أن تعالج إذا أريد وضع حد للمواجهات التي تحدث كل يوم تقريبا في شتى أنحاء الاراضي المحتلة . ولذلك ، أود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بالحاجة الملحة إلى عملية تفاوض فعالة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير . وكلما تأخرت هذه العملية ازدادت صعوبات الشروع فيها وبات من الممكن أن تزداد الحالة تفجرا ."

(A/44/1 ، ص ١٠)

لقد تركت اسرائيل تسترسل بلا حدود في عنادها لفترة طالت أكثر من اللازم في منطقة الشرق الأوسط . وأدت رؤى اسرائيل المشوهة عن مصيرها ، النابعة عن عقلية الحصار ، إلى حالة خطيرة من الاضطراب والزعزعة في الشرق الأوسط . وأشاعت الفوضى والاضطراب في أراضي جيرانها . وما زالت اسرائيل مستمرة في احتلالها لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان . ومن ناحية أخرى ، اتضحت الرغبة العربية في السلم الحقيقي مرارا وتكرارا في القرار الذي اعتمدته المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة في العام الماضي . ولم يعد هناك الآن أي مجال للمراوغة أمام إسرائيل . فقرار المجلس الوطني الفلسطيني واضح لا لبس فيه . فهو يؤكد على ضرورة عقد مؤتمر دولي فعال يتعلق بمسألة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر هذه المسألة . وسيعقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكل

أطراف المصراع في المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - على قدم المساواة . وسيعقد المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وبين هذه الحقوق يأتي ، في المقام الأول ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحرير كل الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

ليس هناك ما يدعو أي أمة لأن تحكم على نفسها بأن تعيش في حالة حرب مستمرة ف أمام إسرائيل خيار بين سلم دائم وأمن زائل يقوم على أدوات الحرب والقمع . ويمكن بعث الحياة في إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط ، إذا أبانت إسرائيل استعدادها للتفاوض على أساس الاقتراح القاضي بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط .

وقد أكد رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز من جديد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، مناشدتهم من أجل التوصل إلى تسوية من خلال مفاوضات سلمية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة . وتأكيداً للحاجة إلى التبشير بعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط ، ناشدوا مجلس الأمن ، اثناء بذل جهوده لعقد ذلك المؤتمر ، أن يدرس ، ضمن جملة أمور ، ويضع ،

"الضمادات الخاصة بالتدابير الأمنية التي يوافق عليها المؤتمر بالنسبة لجميع الدول" . (A/44/551 ، المرفق ، ص ٣٩ ، الفقرة ٨)

ونحن نعتقد أن أعضاء مجلس الأمن ، ولا سيما أعضاؤه الخمسة الدائمون ، يتحملون مسؤولية خاصة لتوفير قوة الدفع الضرورية لعقد هذا المؤتمر الدولي .

نحن على اقتناع بأن إنشاء دولة فلسطين ، التي تشكل معلماً مجيداً في المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني صوب هدفه الغالي ، ستؤدي إلى تعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط .

منذ أكثر من أربعين عاماً ، طرد الشعب الفلسطيني بوحشية ، من وطنه ووطنه أجاداته . وعلى مدى هذه السنين الطوال ظل شعب باكستان صامداً في تقديم دعمه للقضية العادلة للشعب الفلسطيني . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد ميثاق تضامننا مع الشعب الفلسطيني في كفاحه في سبيل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وتضامننا مع الدول العربية في جهودها لجسم الصراع في الشرق الأوسط ، ولتعزيز السلم والاستقرار في منطقتها . ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط ما لم تتحقق العدالة للشعب الفلسطيني ، وحتى تنسحب إسرائيل بالكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

على مدى أربعة عقود ، ما زال الفلسطينيون يعانون من حياة مأساوية . ومن حق الفلسطينيين أن يكون لهم وطن خاص بهم . ونحن ننضم إلى كل الدول المنصفة في مساندة قضيتهم العادلة .

السيد أويدراوغو (بوركينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : على مر السنين ، أدى تراكم وتدخل العناصر السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ، إلى تعقيد حالة تمثل قضية فلسطين جوهراً .

ومهما يكن النهج الذي تتبعه في النظر في المشكلة ، تبرز المطالبة المشروعة لشعب على نحو لا يمكن دحضه أو طمسه ولا يقبل الطعن . ولا يمكن أن يقوم سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط إلا على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته الفعالة لها . ولقد نتج كل ذلك عن عدم احترام تلك الحقوق .

في حين أن مناخ العلاقات الدولية قد تميز بانفراج نسبي ، وبجهود ترمي إلى تحقيق المصالحة ، لم يؤثر ذلك المناخ للاسف على الشرق الأوسط ، حيث ما زالت حدة التوتر تتضاعد هناك على نحو خطير . وشمة سببان أساسيان لذلك . الأول هو اصرار إسرائيل على موافقة سياستها القائمة على استعمال القوة في المنطقة . والثاني هو رفض إسرائيل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

والحقيقة ، أن إسرائيل ، تحت ستار دعواها بالدفاع عن النفس ، واصلت سياسة العدوان والتوجه ضد جيرانها وتابعت استراتيجية السيطرة على المنطقة بأسرها .

وتتسم سياستها بانتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، القريبة منها والبعيدة عنها ، وباحتلالها غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية وضمنها لها ، وبانكار الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط . وهكذا ضمت اسرائيل القدس العربية وهبة الجولان السورية ، وغزت لبنان ودمرت عاصمتها بيروت واحتلت جنوب لبنان ، ووسع نطاق ممارساتها القمعية لتشمل سكان الأرض المحتلة وكشفت سياساتها الاستيطانية في تلك الأرضي .

وفي هذا السياق ، وفي خضم الاضطراب الذي يعاني منه الشرق الأوسط يدفع لبنان ثمنا باهظا . وهذه الحالة تشكل مصدرا لقلق وحزن شعب وحكومة بوركينا فاسو . فلبنان ينبغي أن يسترد كامل سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه ، لأنه كان ضحية سلسلة من ردود الأفعال المترتبة على الفشل في تسوية القضية الفلسطينية .

ولذا ، فإن بوركينا فاسو تؤيد اقتراحات اللجنة الثلاثية العليا للجامعة العربية التي تستهدف إعادة السلم إلى لبنان وتحقيق مصالحة وطنية حقيقة . ونحن نؤيد هذه الاقتراحات على الأخص لأن الأحداث المأساوية الأخيرة التي أودت بحياة الرئيس معوض وعدد من أفراد حاشيته تذكرنا بأن هذا الشعب الشقيق الذي راح ضحية للتدخل الخارجي ، ينبغي أن يبدأ من جديد إذا كان يصبو إلى استعادة عافيته . إن أربعة عشرة عاما من سفل الدماء والمعاناة تستصرخ المجتمع الدولي بأسره .

وتعرب بوركينا فاسو مرة أخرى عن تضامنها مع الشعب اللبناني بأسره . وانطلاقا من وضعها كبلد غير منحاز ، تؤكد بوركينا فاسو من جديد أن سلامه ووحدة لبنان تقتضي أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه وأن تكون له مؤسساته المستقرة . ولهذا يجب أن تستمر العملية التي بدأت .

إن أمن المنطقة يتأثر سلبا برفق اسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠ ورفضها اخضاع أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتهدف اسرائيل من ممارساتها لسياسة القوة والهيمنة على المنطقة ، التي أشرت إليها في بداية بيانها ، إلى المضي في إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف

على الشعب الفلسطيني . وبسبب اسرائيل ، مازال الشعب الفلسطيني يعاني من أشد المحن إذلاً ومن قسوة القمع والتشريد وسلب ممتلكاته .

ومع ذلك ، اختار المجلس الوطني الفلسطيني أن يتخذ نهجاً يقوم على التفاوض ، وأعلن قيام دولة فلسطينية مستقلة لتحقيق هذا الهدف . وقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل الشعب الفلسطيني ، استعدادها للحوار . وتعالت النداءات من جميع الجهات تناشد اسرائيل أن تضع حداً لسياسة القوة والتشدد التي تتبعها . ولسوء الحظ ، ترفض السلطات الاسرائيلية الاستجابة لتلك النداءات . وفي التحليل النهائي لا يوجد شيء يمكن أن يفت في عضد الشعب المناضل في سبيل الاعتراف بحقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف . وليس هناك شيء بوسعه أن يبقى إلى مala نهاية على سياسة تقوم على الهيمنة والاستغلال ونهب الممتلكات التي تمارس ضد هذا الشعب المناضل .

وترى بوركينا فامو أن التسوية السلمية للحالة في الشرق الأوسط تقتضي أن تعدل اسرائيل عن سياسة القوة وأن توافق على عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط . ويعني بذلك اسرائيل لسياسة القوة ما يلي : انسحابها الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس ، واعترافها بالحقوق الوطنية الشابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى بلاده وفي تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة له في فلسطين وإنهاء إحتلال جنوب لبنان واحترام سيادة دول المنطقة وسلمتها الإقليمية واستقلالها وكذلك حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن .

لقد وردت فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط لأول مرة في قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . ومنذ ذلك الحين انقضت ستة أعوام ، وما برح توافق الآراء حول عقد هذا المؤتمر يتسع نطاقه إلى حد أن حكومة اسرائيل أصبحت هي وحدها التي تعارض عقد ذلك المؤتمر .

وفي اعتقادنا أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة

التحرير الفلسطينية ، بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، فإن الأمم المتحدة ، وهي مسؤولة عن صيانة السلام والأمن الدوليين ، لديها من الوسائل ما يمكنها من صياغة استراتيجية وخطط محددة بهدف مساعدة المشاركين في المؤتمر على إقامة سلم شامل وعادل و دائم . ولا بد من التأكيد خاصة على الدور الهام المنوط بمجلس الأمن في هذا الصدد .

وبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً ما زالت الحالة في الشرق الأوسط تتنذر بالخطر للأسباب التي ذكرتها وفي اعتقادنا أن عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط هو خطوة في الاتجاه السليم ، ونفتئم هذه الفرصة لتناشد السلطات الإسرائيلية الانضمام إلى توافق الآراء الدولي الواسع النطاق بشأن عقد هذا المؤتمر ، وبذلك يمكنها أيضاً أن تشارك في الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الأطراف للتوصول إلى إرساء سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط بما يفيد جميع الدول والشعوب في المنطقة .

السيد عبيد (اليمن الديمقراطية) : إنه لشرف عظيم أن تتحاج لي هذه الفرصة لكي أتحدث إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة باسم شطري اليمن حول هذا البند الهام من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط مما يؤكد وحدة موقف اليمن بشطريها تجاه هذه المسألة الهامة .

نف اليوم مجدداً أمام قضية الشرق الأوسط في ظل مناخ إيجابي يسود العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، يتمثل في سياسة الانفراج والوفاق بين الدولتين العظميين والاستعاضة عن المواجهة وعدم الثقة بينهما بإشاعة التفاهم والتعاون ، وانعكاس ذلك على عدد من المشكلات الإقليمية في عدد من بقاع العالم التي كانت تشكل بالفعل بؤر توتر لا تهدى فقط السلم والأمن في هذه المناطق بل وفي العالم أجمع ، حيث تم التوصل إلى حلول سلمية لعدد من هذه المشاكل ومنها الحرب العراقية - الإيرانية ، ومشكلة ناميبيا ، وأفغانستان ، وأمريكا الوسطى ، والصحراء الغربية ، وغيرها من المشاكل التي هي أيضاً في طريقها إلى الحل مثل كمبوديا وقبرص . وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً ساهماً في التوفيق بين الأطراف المعنية وتقارب وجهات النظر فيما بينها وتحقيق تسوية سياسية لعدد من هذه المشاكل التي شغلت المجتمع الدولي لسنوات طويلة . ولا بد هنا من التنوية والاشادة بالجهود المخلصة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد دي كوييار ، هذه الجهود التي بینت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية في حل المنازعات بالطرق السلمية وخلق بوادر الثقة والتفاهم بين الأطراف المتنازعة . كل ذلك عزز من ثقة المجتمع الدولي بمنظمة الأمم المتحدة ، هذه الثقة التي كانت إن تفقدتها في فترة من الفترات لعدم فعالية قراراتها وتأثيرها على الدول الأعضاء آنذاك .

على الرغم من تفاؤلنا بهذا المناخ الإيجابي السائد في العلاقات الدولية ، إلا أنه مع الأسف لم ينعكس على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ، هذه الأوضاع التي أصابها ما يشبه حالة الجمود منذ أكثر من أربعة عقود خلت ، وكل ذلك يعود إلى رفض إسرائيل للسلام وتنكرها لمبادئ الميثاق وللشرعية الدولية ، عبر رفضها المستمر والمتعمد لجميع القرارات الصادرة عن هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ، التي صدرت في سنوات مختلفة بهدف حل النزاع في الشرق الأوسط .

إن ما يشجع إسرائيل على رفض النداءات المتكررة من المجتمع الدولي للاحتكام إلى العقل والمنطق ، وعلى اتباع سياسة الحرب والعدوان في المنطقة وسياسة التحدي

والعصيان على المستوى الدولي ، هو الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والمعنوي الأمريكي غير المحدود لها ، والذي لا يقف عند هذا الحد فحسب بل يتتجاوزه إلى تبني السياسة الاسرائيلية على المستوى الإقليمي والدولي ، واستخدام كل امكانيات الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ، وكذلك حق النقض (الفيتو) لحماية اسرائيل بمنع مجلس الأمن ، ليس فقط من اتخاذ العقوبات ضدها ، ولكن حتى من التنديد بممارساتها العدوانية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

إننا من على هذا المنبر وباسم شطري اليمن ندعو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن تتحمل مسؤولياتها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وأن تتخذ موقفاً إيجابياً من جهود السلام الدولية لمشاركة المجتمع الدولي إرادته في الإطار المتفق عليه للتسوية السياسية في الشرق الأوسط حتى يبدأ مجلس الأمن اتخاذ التدابير العملية في التحضير لانعقاد المؤتمر الدولي المعنى بالشرق الأوسط ، كما ندعو الولايات المتحدة إلى ممارسة ضفوتها ونفوذها على اسرائيل من أجل إن تتجاوب مع جهود السلام الفلسطينية والدولية .

ينبغي الاستفادة من المناخ الإيجابي السائد في العلاقات الدولية بالتعجيل في إيجاد تسوية عادلة و شاملة للنزاع في الشرق الأوسط تستند على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، على أساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتمترف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة لوطنه وحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ولن يتاتي ذلك إلا من خلال عقد المؤتمر الدولي المعنى بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

لقد عبرت الدول العربية مراراً وتكراراً وفي أكثر من محفل إقليمي ودولي عن رغبتها في تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ، ووضعت استراتيجية عربية للسلام تقوم على أساس المبادئ التي ذكرناها آنفاً . كما أثبتت منظمة التحرير

الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بما لا يدع مجالاً للشك حرصها الكامل على تحقيق السلام في المنطقة وتجاوبها مع الجهود الدولية في هذا الاتجاه ، وكان لقرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني ، والمبادرة الإيجابية التي أعلنتها ياسر عرفات في جنيف مردود إيجابي على المستوى العربي الدولي . وقد جاء الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين التي احتفلت هذا الشهر بالعام الأول لقيامها ، ليؤكد اقتناع المجتمع الدولي بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وجديتها في التوصل إلى تسوية عادلة و شاملة لقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي بشكل عام .

إن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين التي ستدخل قريباً عامها الثالث أكدت أكثر من أي وقت مضى على الطابع الملحق لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة التي طال أمدها . كما أن صمود هذه الانتفاضة الباسلة ، على الرغم من وحشية الأساليب البربرية التي يتبعها النظام الصهيوني العنصري في الأراضي المحتلة بهدف القضاء على الانتفاضة ، قد أكد أنه يستحيل البقاء على الأوضاع المتردية في هذه الأراضي كما كانت عليه في السابق ، وأن احتلال الأراضي العربية والفلسطينية وتدمير المقدسات وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني والوحشية والارهاب لم تكن ولن تكون السبيل المفضي إلى تسوية الحالة في الشرق الأوسط أو إلى تحقيق السلام الذي تبتغيه إسرائيل ، ولكن الصهاينة لا يريدون أن يستفيدوا من الدروس التي لقنهم أيها الشعب الفلسطيني البطل . لقد أظهر هذا الشعب للعالم أجمع إرادته التي لا تقبل وإصراره على أن يقرر مستقبله بنفسه ولذا فهو يستحق تضامناً ودعمنا اللامحدود . كما نحيي بهذا الصدد الصمود البطولي لشعبنا العربي في الجولان السورية المحتلة والجنوب اللبناني .

جرت العادة في كل دورة من دورات الجمعية العامة أن تختتم مناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط باتخاذ عدد من القرارات ، والتي كغيرها من القرارات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة منذ نشوء النزاع العربي - الإسرائيلي تدين دائماً

استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وتشجب اسرائيل لعدم امتنالها لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وتدين احتلال اسرائيل للجولان السورية واحتلالها للجنوب اللبناني وغيرها من العبارات والجمل الرنانة والبراقنة ، وأصبح اتخاذ مثل هذه القرارات هو تحصيل حاصل اذ أنها لا تتسم بالفعالية والتأثير الكبير على اسرائيل ومن يدعمها ، بل ان اسرائيل ترتفع كل هذه القرارات وتستمر بكل عنجهية وغطرسة في احتلالها وسياساتها العدوانية ، بل تزداد كل عام شراسة وقسوة نكارة بالمجتمع الدولي وردا على اتخاذها مثل هذه القرارات التي لا تتفق ونهجها العدوانى ، فقد أصبحت غطرسة اسرائيل إزاء قرارات الامم المتحدة بمختلف أجهزتها وقصر نظرها السياسي وعدم رغبتها في الحل العادل الشامل للمشكلة وتقديم الادعاءات الباطلة والمزاعم الواهية وتشويه الحقائق ، كل ذلك أصبح من الملامح الرئيسية لموقفها في الامم المتحدة .

إذن ، ما أهمية مثل هذه القرارات التي لا تستطيع حتى أن تفرض ضفطاً أدبياً على اسرائيل يساعد على الأقل في تخفيف الممارسات التعسفية الاسرائيلية ، لأنها تعتبر هذه القرارات غير منسجمة مع فلسفتها التي ترى أنه لا يمكن أن يكون في فلسطين إلا دولة واحدة هي اسرائيل ، وتعتمد على قوتها العسكرية ودعم أصدقائها لفرض هذا الواقع .

في رأينا أن على المجتمع الدولي أن يفكر في إيجاد آمالib وطرق جديدة تهدف إلى الضغط على اسرائيل حتى تتحترم الشرعية الدولية وتعمل على تنفيذ التزاماتها وفقاً للميثاق ، كفرض المقاطعة ، والحرصار الاقتصادي والعسكري عليها ، وخفض التعامل معها في شتى المجالات ، وغيرها من الاجراءات الالزامية والطوعية ، والتي في تقديرنا لن تكون فعالة وحاسمة ما لم تقترب بامتناع الدول الصديقة لاسرائيل عن تقديم الدعم اللامحدود لها . وقد أثبتت مثل هذه الاجراءات فعاليتها إلى حد ما عندما فرقت على النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ومع علمنا المسبق أن مثل هذه الإجراءات الإلزامية لا يمكن اتخاذها من قبل مجلس الأمن لوجود معارضة شديدة لها من قبل الولايات المتحدة ، ولكننا ندعو على الأقل لاتخاذ إجراءات طوعية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلا سنظل إلى ما لا نهاية نتخذ القرار تلو القرار وإسرائيل تدير ظهرها للمجتمع الدولي دون خجل أو وجل ، وتزداد معاناة المواطنين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتبقى هذه المنطقة بؤرة توتر مستمر تهدد السلام والأمن الدوليين .

إن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط ، بل وفي العالم أجمع يتطلب جهوداً جماعية صادقة وخطوات عملية وواقعية والنجاح في حل النزاع في الشرق الأوسط وغيره من المشاكل الإقليمية المعقدة سيحدده مستوى النضج السياسي الذي تبديه الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وسيكون ذلك هو المحك الذي تقام به فعالية الأمم المتحدة كمنظمة سياسية دولية .

فهل لنا أن نأمل بأن عام ١٩٩٠ سيكون عام السلام في الشرق الأوسط ؟ وهل أن الأوان لكي تتمتع شعوب المنطقة بالأمن والاستقرار بعد هذه السنوات الطويلة من العذاب والعناء ؟ لا يمكن لسياسة الانفراج والوفاق الدوليين أن ترفرف بأجنحتها في سماء الشرق الأوسط الحارة وتعيد الابتسامة للشفاء ؟

إن تحقيق كل ذلك ممكن ولكن يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاج سياسة واقعية ومadcقة تجاه النزاع في الشرق الأوسط ومدى قدرتها على ممارسة ضغوط مادية ومعنوية على إسرائيل تجبرها على الاحتكام للشرعية الدولية والالتزام بها . نأمل ذلك .

السيد الشكر (البحرين) : في ظل التوجهات والرغبة السائدة على الساحة الدولية بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في صيانة السلام الدولي والأمن لجميع الدول والشعوب على أساس الاحترام الشامل والكامل لميثاقها ، ومن خلال اللجوء إلى تعاون دولي في إطارها لحل المشاكل العالمية طبقاً لما نص عليه الميثاق ، تبحث الجمعية العامة هذا العام البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" وهو أحد

البنود التي تحظى بالاهتمام البالغ لما للحالة في تلك المنطقة من ملة وشقة بالسلم والأمن الدوليين . ولقد عبر رئيس المجموعة العربية ، المندوب الدائم لدولة الكويت الشقيقة ، عن موقف المجموعة العربية ومن بينها بلدي البحرين حول هذه المسألة في بيانه الذي أدى بهاليوم أمام الجمعية العامة .

وتزداد مناقشة الجمعية العامة لهذا البند أهمية هذا العام ، بالنظر لممرور أكثر من اثنين وعشرين عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والجولان العربي السوري منذ عام ١٩٦٧ ، وهي فترة حافلة بالأحداث المتواترة والتطورات الجسيمة والهموم المؤرقية والشجون الكبيرة المتراكمة عاما بعد عام نتيجة لعدم تقيد إسرائيل بالالتزامات التي قطعتها على نفسها وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وعدم احترامها لمبادئ الميثاق ولا سيما مبادئ الاستقلال السياسي ، والسلامة الإقليمية للدول ، والالتزام بحق تقرير المصير للشعوب ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما لا يتفق مع الميثاق ، والرضوخ لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة والغزو ، والعمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

إن دراسة متأنية لما جاء في تقريري الأمين العام لهذا العام الصادرين في الوثقتين (A/44/737-S و A/44/731-S و A/44/PV.64) توضح بجلاء ودون لبس الموقف الإيجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك الدول العربية المعنية في ما يتعلق برغبتها في السلام وفقا للشرعية الدولية ، وتجاوبها مع المساعي المبذولة لتحقيقه ، وتماشيها مع الإجماع الدولي الذي جُدد في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . وعلى العكس من ذلك نجد في الجانب الآخر موقف إسرائيل المتزمت يغالي في التطرف والرفض لمساعي السلام الدولية بالتعطيل تارة والرفض تارة أخرى .

ومن هنا وعلى ضوء الحقائق الواردة في تقريري الأمين العام ندعو الجمعية العامة إلى معالجة الحالة في الشرق الأوسط بالجدية التي لا يخالطها أي تقاعع أو

يمسها أي انحسار ، ومن منطلق تحمل مسؤولية السلم والأمن في تلك المنطقة الحساسة من العالم ، واتخاذ موقف حازم من الموقف الإسرائيلي المعرقل لمساعي السلام والرافض لعقد المؤتمر الدولي لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي تحت إشراف الأمم المتحدة ، والمتعمت في رفض التفاوض والحوار مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية . إذ لا يمكن للجمعية العامة في ظل روح الانفراج والوفاق الدولي ، ورياح التغيير الإيجابية السائدة على الساحة الدولية ، السكوت إزاء هذا الوضع الشاذ ، ومن غير المنطقي أن يتصور أحد أن رياح الوفاق التي هبت على جميع أرجاء المعمورة قد تخطت منطقة الشرق الأوسط . فال موقف واضح وبين ، والمصورة باتت جلية ، فلم يعد مقبولاً اليوم تبرير رفض إسرائيل المستمر لانعقاد المؤتمر الدولي ، لذا نرى أنه يتبعين على الجمعية العامة والدول الفاعلة اتخاذ موقف دولي موحد وجاد نحو دعوة مجلس الأمن إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بإحلال السلام العادل والشامل ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب اتخاذ موقف حازم تجاه استمرار إسرائيل في رفضها لانعقاده ، وذلك لتأكيد مصداقية المنظمة وفعاليتها وجودتها . قراراتها واحترام إرادتها وهيبتها .

لقد شهد العام الماضي تصعيداً إسرائيلياً محموماً لعمليات القمع التي تهدف إلى القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، وتجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ، بهدف اقتلاعه من أرضه وطرده من وطنه تحت وطأة الاضطهاد والتعذيب والترحيل والتشريد . ولم يقتصر نهج إسرائيل العدوانى على فلسطين وشعبها وحده بل شمل الأمة العربية بأسراها أرضاً وجوداً ومستقبلاً . فقد تعدى عدوانها واحتلالها فلسطين ليימتد ويشمل أقطاراً عربية أخرى . فالحالة السائدة الآن في منطقة الشرق الأوسط سببها رفض إسرائيل لكل مبادرات السلام العربية والدولية المستندة للشرعية الدولية . ولم تكتفى إسرائيل بهذا بل صعدت من روح المواجهة بتعزيز قواتها وقدراتها العسكرية الأكثر تقدماً وتفوقاً ، ومن ذلك امتلاكها وتطويرها لأسلحة التدمير الشامل ، توهماً منها بأنه السبيل الذي يمكنها من فرض احتلالها ، وإملاء شروطها على الشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى .

إن ما كشفت عنه وسائل الإعلام الأمريكية ، ولا سيما شبكة "ان بي سي" التلفزيونية وتناقلته هي وغيرها من وسائل الإعلام العالمية ، ليؤكد امتلاك إسرائيل أسلحة الإبادة الشاملة وقيامها بإجراء التجارب في هذا الميدان ، ومن ذلك إطلاق الصواريخ بعيدة المدى التي سقط أحدها في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الليبية ، ناهيك عن التعاون المشترك والمتناخي بين إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا العنصري ، في مجال تطوير مواريغ نووية بعيدة المدى ، وقيام إسرائيل بنقل التكنولوجيا الأمريكية المتطرفة في مجال صناعة الطائرات المقاتلة إلى جنوب إفريقيا . فتاریخ التعاون بين إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا في مختلف المجالات طويل وحافل ولا سيما ما يتعلق منه بمجال التسلح . إلا أن هذا التعاون قد أخذ أبعاداً خطيرة بشموله مجال التعاون النووي ، الأمر الذي يشكل تحدياً يمس الوجود العربي والإفريقي على حد سواء . فالدول العربية والإفريقية ستظل هدفاً لأسلحة الصاروخية والنووية لهذين النظمتين العنصريتين بفرض فرض مخططاتها وشروطهما . إن هذا التعاون الذي يشكل خطراً على حاضر منطقة الشرق الأوسط والجنوب الإفريقي ومستقبلهما لا يمكن السكوت عنه من جانب المجتمع

الدولي ، فعلاوة على كونه يشكل خرقاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن الداعية إلى فرض حظر ضد جنوب إفريقيا فيما يتعلق بالتعاون العسكري والنووي القائم بين إسرائيل ونظام بريتوريا ، والتي ضربت بها إسرائيل عرض الحائط ، فهو يهدد السلام والأمن الدوليين في هاتين المنطقتين الحساستين من العالم .

إن تحليلياً واقعياً لمجريات الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط يمكن عن

طريقه الخروج بالحقائق التالية :

أولاً ، استطاعت الانتفاضة خلال العامين الماضيين ترسيخ القناعة الدولية بمشروعاتها في رفع الاحتلال ، واستقطبت المزيد من الدعم والتأييد الدوليين لنضال الشعب الفلسطيني من أجل بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف ، ودفع الاتهامات الاسرائيلية الباطلة التي تحاول جاهدة تصوير الانتفاضة وكأنها من أعمال الإرهاب .

ثانياً ، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تعرى مجدداً الأكذوبة التي أسمتها شامير "خطة السلام الاسرائيلية" . فقد بدت الخطة على حقيقتها ك مجرد ملهمة لامتصاص النسمة الشعبية برفضها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، والقبول بمبدأ مبادلة الأرض بالسلام ، ولعل أقل ما يقال عنها أنها تفتقر إلى الأساس المقبول الذي يمكن أن ترتكز عليه أمن السلام العادل وال دائم .

ثالثاً ، إن التحرك الفلسطيني ، ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية ، قد نجح في إبراز التزام الشعب الفلسطيني بالسلام ، وعرّى التعتنّت الإسرائيلي تجاه كل المبادرات الهدافـة إليه والتي أكدت أن ليس بالإمكان ، فيما يتعلق بتمثيل الشعب الفلسطيني ، إحلال بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات قد تجري لتحقيق السلام المنشود ، وأن أي حل للحالة في الشرق الأوسط وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي يتطلب بالضرورة أن تمارس منظمة التحرير الفلسطينية دورها الأساسي للوصول إلى الحل المنشود ، وبالتالي فإن محاولات إسرائيل لإبعادها وإقصائها عن عملية السلام سيكون مآلها الفشل الأكيد .

رابعاً ، إن المؤتمر الدولي ، المعقود تحت إشراف الأمم المتحدة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، هو المحفل المقبول دولياً لتحقيق التسوية الشاملة والدائمة

بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي يمكن عن طريقه إحلال السلام لكي تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار الذي افتقدته ردها طويلاً من الزمن .

خامساً ، إن الموقف الاسرائيلي المتعنت والرافض لعقد المؤتمر الدولي هو العقبة الكادحة التي تحول دون انطلاق مسيرة السلام في المنطقة .

وفي ضوء تلك الحقائق ، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى النظر إليها نظرة جادة ، والقيام بجهد دولي مشترك بالطلب من مجلس الامن القيام بدوره لوضع حد للتعنت الاسرائيلي ، ولما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى من محاولات لإخמד جذوة الانتفاضة الفلسطينية ، لأن استمرار مثل هذا الوضع لن يسمح في تحرير عملية السلام ، وإنما من شأنه أن يؤدي إلى فتح الأبواب أمام مضاعفات خطيرة في المنطقة ، يصعب التكهن بحجمها ومداها . إن الموقف الاسرائيلي المتعنت ينبغي إلا يثنى المجتمع الدولي عن الاستمرار في أداء دوره المطلوب ، وعليه أن يمضي قدماً في تحركه لإطلاق مسيرة السلام ، وحمل اسرائيل على القبول بالسلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية عن طريق التسليم بحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة ، وممارسة حقه في تقرير المصير فوقها وإقامة دولته المستقلة عليها ، لتجنب المنطقة مثل تلك المضاعفات وويلاتها وبغية إرساء الاستقرار والامن في أرجائها .

إن وفي يتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام المعروض على الجمعية العامة حول تأكيده على ضرورة إسهام مجلس الأمن في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق تجديد التزامه بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مقتربنا بالتأكيد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه من معنى باعتبارها الأساس الصد ل لتحقيق سلام عادل و دائم في المنطقة . فالصراع العربي الإسرائيلي كما ذكر الأمين العام بحق في تقريره المعروض على الجمعية العامة "لا يضاهيه في التعقيد أو احتمالات الخطر الكامنة سوى قلة من المسائل الدولية" . (A/44/737 ، الفقرة ٤٣)

فهل تتصدى الجمعية العامة هذا العام للتعنت الإسرائيلي الذي يهدد فرص السلام بتأكيد التزام المجتمع الدولي على عقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ؟!

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت الحالة المتأزمة في منطقة الشرق الأوسط ، التي تؤثر تأثيرا خطيرا على السلم والأمن الدوليين واستقرار الاقتصاد العالمي ، تشير انشغال المنظمة العالمية وقطاعات واسعة من المجتمع الدولي على مدى عدد من السنين . وعلى الرغم من أن بعض التحولات الايجابية قد حدثت في المنطقة ، مثل وقف اطلاق النار بين ايران والعراق وبذل الجهود من أجل تهيئة الظروف لتجاوز الحالة في لبنان ، لا توجد للاسف دلائل هامة تتم عن شروع مبكر في حل الصراع العربي الإسرائيلي ولبه قضية فلسطين ، وهو الصراع الذي يظل المصدر الأساسي والأشد خطورة للتوتر وعدم الاستقرار لا في هذه المنطقة وحدها بل في العالم أيضا .

وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي تدور فيها المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط تحت دوي انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي . إن الحالة

المتفجرة في الأراضي المحتلة قد استرعت على هذا النحو البليغ الاهتمام الدولي إلى الحالة التي لا تطاق ، الناشئة عن استمرار الاحتلال . ولذا يمكن تفهم التطلع إلىبذل جهود عاجلة لايجاد حل لهذه المشكلة فيما يتسعى درء التطورات التي قد تؤدي إلى اندلاع صراع مسلح جديد في المنطقة . وتشكل القرارات التي اتخذها ، من هذا المنطلق ، المجلس الوطني الفلسطيني في السنة الماضية وبعد الحوار الأمريكي الفلسطيني حديثين يتسمان بأهمية قصوى يفتحان الآفاق أمام الشروع في حوار مضموني لايجاد حل سلمي لازمة الشرق الأوسط قضية فلسطين .

وقد نبهت يوغوسلافيا دوما ، بالاشتراك مع سائر بلدان عدم الانحياز ، إلى خطورة الحالة غير المرضية في الشرق الأوسط التي هي إلى حد كبير نتيجة استمرار استخدام القوة ، وانتهاء السلامية الإقليمية لبلدان المنطقة وسيادتها ، وسياسة الاحتلال ، وانكار حقوق شعوب المنطقة المشروعة في تقرير المصير والتنمية المستقلة . ويوجد اتفاق عام على أن السبب الأساسي لهذه الحالة هو السياسة التي تتبعها بعض الدوائر الحاكمة في إسرائيل ورفضها المستمر التحاور مع الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني - أي مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تتمتع بتأييد الكامل للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات - من أجل إيجاد حل دائم وعادل لقضية فلسطين .

وقد أوضحت يوغوسلافيا دوما ، آخذة في اعتبارها تعقد أزمة الشرق الأوسط وما تنتهي عليه من تهديد للسلم العالمي ، أن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى حل دائم للحالة في الشرق الأوسط هو بدء عملية حل سياسي للمشكلة في إطار الأمم المتحدة في ظل الاحترام الكامل للمصالح والحقوق الحقيقة لكل بلدان المنطقة وشعوبها . إن الاحتلال والسيطرة الأجنبيتين ، أيًا كان مبلغ القوة العسكرية التي يعتمدان عليها ، لا يؤديا ، وليس بمقدورهما أن يؤديا ، إلى تحقيق السلم والأمن لأي طرف من الأطراف . ومن غير المقبول بالمثل ، المحاولات الرامية إلى كفالة حماية خالصة لمصالح طرف من الأطراف على حساب الحقوق الأولية للآخرين وانتهاكها ، بل وإنكارها إنكارا تاما . فلا يمكن إحلال السلم الدائم والمستقر في الشرق الأوسط

إلا بإزالة المصادر المزمنة لعدم الاستقرار والصراع في تلك المنطقة وتهيئة ظروف للتعايش بين شعوبها وبلدانها . وفي هذا السياق ، تعتقد يوغوسلافيا اعتقادا راسخا انه لا يمكن حل أزمة الشرق الأوسط إلا عن طريق انسحاب اسرائيل غير المشروط من كل الاراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير المصير والاستقلال ، واحترام حقوق كل بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود والأمن داخل حدود معترف بها دوليا .

إن يوغوسلافيا شأنها شأن الأغلبية العظمى لبلدان عدم الانحياز ، ترى - وهذا موقف أعيد التأكيد عليه في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في بلغراد - أن المبادرة الداعية إلى العقد المبكر للمؤتمر الدولي المعنى بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، وسائل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - بمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، والأطراف الأخرى التي يمكن ان تقدم اسهاما بناء في انجاح هذا المؤتمر - توفر أنساب اطار للحل الدائم والعادل للصراع العربي الاسرائيلي ولبه قضية فلسطين . ويجدونا أمل صادق في أن يعترف بهذا أيضا بعض من أبرز مسؤولي الحكومة الاسرائيلية ، كيما يتاح أخيرا بذلك جهود مضمونة تستهدف حل هذه المشكلة الدولية الخطيرة .

لذا نرى أن من الضروري بذلك جهود مشتركة حاسمة من أجل تخطي حالة اللا الحرب واللامس الراهنة وممارسة الضغط على الذين تعترض مواقفهم بهذه الحوار الرامي إلى إيجاد أساس لحل أزمة الشرق الأوسط . وستواصل يوغوسلافيا ، بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز وعضوا غير دائم في مجلس الأمن ، دعم كل جهد بناء يرمي إلى بدء أي عملية تسير في هذا الاتجاه . وفي هذا السياق ، نؤيد تأييدها كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كويبار .

لقد تابعت يوغوسلافيا التطورات التي حدثت مؤخرا في لبنان باهتمام كبير وقلق بالغ . فقد سبب الاغتيال الوحشي والإجرامي للسيد رينيه معوض الرئيس اللبناني

الراحل الذي انتخب مؤخراً ، صدمة واستياء يمكن فهم أسبابهما . إن هذا العمل الأحمق الذي قوبل بأوسع إدانة من جانب المجتمع الدولي ، قد ارتكبه الذين يعارضون الجهود الرامية إلى كفالة استعادة لبنان سريعاً لوحدته الوطنية الكاملة وسلامته الإقليمية وسيادته . وقد ارتكب في وقت بدأ فيه الشعب اللبناني ، استناداً إلى اتفاقات الطائف التي تم التوصل إليها بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة الثلاثية التابعة للجامعة العربية ، عملية المصالحة الوطنية بعد سنوات طويلة من الصراع والمعاناة .

وستواصل يوغوسلافيا ، من جانبيها ، تقديم التأييد الكامل لتنفيذ اتفاق الطائف الذي لا يزال أساسا مقبولا على نحو واسع النطاق لجسم الحالة في لبنان . وفي هذا الصدد ، نرحب بانتخاب السيد إيلياس هراوي رئيسا جديدا للبنان . وما زلتنا ، بطبيعة الحال ، نعتقد أن الشروط الأساسية المسبقة لإيجاد حل دائم للحالة في لبنان هي : إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية ، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وتمكين الشعب اللبناني من أن يقرر ، بحرية وعلى نحو مستقل ، كيفية تنميته .

لقد تابتت يوغوسلافيا باهتمام بالغ التطورات في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط . فنحن نولي أهمية بالغة للالتزام بإيران والعراق بالسعى إلى إيجاد حل سلمي للصراع بينهما على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) . وتكرر يوغوسلافيا تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، صوب تحقيق هدف الحل السلمي . ومع ذلك ، لا يسعنا في الوقت ذاته إلا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه مؤخرا المحادثات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) المتعلق بإيجاد حل للصراع الإيراني العراقي .

إن الحرب التي استمرت شهantine أعوام أوضحت على نحو مأسوي للغاية أن المشاكل القائمة بين البلدين لا يمكن أن تُحل بالوسائل العسكرية . لهذا ، نطالب الجانبين أن يتخذا خطوات مناسبة للتغلب على المآذق الراهنة ولمواصلة التعاون مع الأمين العام في تنفيذ القرار رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونعتقد أن إحرار تقدم في تحقيق ذلك لن يكون في مصلحة البلدين فقط بل أيضا لصالح السلم والاستقرار في هذا الجزء من العالم الذي له أهمية حيوية بالنسبة للعلاقات الدولية .

لا تزال أزمة الشرق الأوسط تشكل أحد أخطر الأعباء في سياق الحالة الشاملة في العلاقات الدولية . لذلك نعتقد أن المجتمع الدولي سيؤكد من جديد في دورة الجمعية العامة هذه توافق آرائه بشأن الحاجة إلىبذل أقصى جهد دولي ممكن للتغلب على مصادر التوتر وانعدام الاستقرار التي ظلت في ذلك الجزء من العالم لسنوات . وستواصل

يوجوسلافيا من جانبها ، بصفتها رئيساً لبلدان حركة عدم الانحياز وعضوًا غير دائم في مجلس الأمن ، الإسهام التام والفعال موجب تحقيق هذه الغاية .

السيد بييتارك (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى

هذا العام يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة حشداً من البنود بشأن المشاكل السياسية الحادة التي تتطلب حلّاً وتبين بجلاءً شواغل عدد من الدول الأعضاء وتطلعاتها المشروعة . وفي نفي الوقت ، تشكل هذه البنود تحدياً للمجتمع الدولي بأسره في التصدي للمشاكل بجدية وفي تسخير دوره ودور هذه المنظمة أيضاً لإيجاد حلول عادلة لها . وتعد مشكلة الشرق الأوسط إحدى المشاكل السياسية الحادة التي لها اثر مباشر على السلم والأمن في المنطقة بل والعالم .

لقد أعرب عدد هائل من ممثلي الدول الأعضاء عن عميق القلق وكذلك الإدراك الكبير إزاء تطور مختلف الازمات والصراعات الإقليمية . ومن بينها مشكلة الشرق الأوسط التي أحبطت ، حتى الان ، كل المحاولات الرامية إلى وضعها على طريق الحل العادل والدائم . ومن المؤسف غاية الأسف أن الحال في هذه المنطقة لا تزال خطيرة ومتفرجة للغاية . ويرجع هذا إلى استمرار وجود العوامل التي تولد هذه الأوضاع وأول هذه العوامل هو العدوان الصهيوني واحتلال الأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي العيش في وطنه .

ثمة عوامل أخرى تتصل بالتدخل الاجنبي وبالمؤامرات التي تحاك ضد الشعب العربي ، بصفة عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، تلك المؤامرات التي تأخذ شكل مناورات وحيل سياسية ودبلوماسية ، ويدركيها بالدرجة الأولى التنافس والتواطؤ بين الدولتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - أصبحت تمثل حجر عثرة في طريق تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وفي طريق حل أزمة الشرق الأوسط .

إن زيادة تفاقم حرب الاشقاء في لبنان ، التي يمكن أن تسفر عنها عواقب وخيمة ليس فقط على وحدة البلد - بل في الواقع وجوده ذاته - وإنما أيضاً على السلم والاستقرار في المنطقة وما يتجاوزها ، هي أيضاً عامل آخر يمكن - بالإضافة إلى استمرار

احتلال إسرائيل ، الذي أصبح يشكل أمراً واقعاً ، للجنوب اللبناني - أن يفاقم الحالة في الشرق الأوسط تفاقماً خطيراً و يجعلها أكثر تفجراً . إن نبذ الخلافات والضيائن وكذلك إراقة الدماء بين الشقاء في لبنان - وهذا لن يتمنى إلا عن طريق وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية بمساعدة الدول العربية الشقيقة - لن يؤدي فحسب إلى تهيئة الظروف الازمة للقضاء على بؤرة أخرى من بؤر التوتر ، واستعادة الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية في لبنان ، وإنما سيشجع أيضاً الدول العربية على تركيز جهودها واهتمامها على وضع حد لاحتلال أراضيها ، وخاصة ، على حسم القضية الفلسطينية التي لا تزال هي مفتاح الحل النهائي لمشاكل الشرق الأوسط .

وفي الوقت ذاته ، يوجد تطور آخر هام ومشجع في المنطقة هو مقاومة الشعب الفلسطيني ونضاله البطوليين لإنهاء الاحتلال الصهيوني وإعمال حقه غير القابل للتمرف في تقرير المصير داخل أراضيه . وثمة دليل حي على هذه المقاومة الباسلة هو استمرار الانتفاضة - تلك المصحوة الجماعية في الأراضي المحتلة التي قام بها الشعب الفلسطيني منذ قرابة عامين . وهكذا تثبت أحداث وحقائق تلك الحقبة التي قاربت العامين ، أن القمع الصهيوني والإبادة الجماعية وعنف الشرطة الوحشي ، والاعتقالات الجماعية وعمليات الترحيل الإجباري خاصة للوطنيين الفلسطينيين الشبان ، وغيرها من سائر التدابير الوحشية للغاية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية ، لم تستطع - اللهم إلا على نحو ضئيل للغاية - كسر إرادة السكان الفلسطينيين في هذه الأرضي وإصرارهم على أن يقاوموا بقبضاتهم وصدورهم العارية رصاص المحتلين ودباباتهم حتى يتمكنوا من تحرير أنفسهم من الاحتلال البغيض واستعادة وطنهم السليب الذي اغتصب منهم .

إن هذه الانتفاضة الشعبية الضخمة في الأراضي المحتلة ، والمشاركة الفعالة المتزايدة أبداً لدولة فلسطين الجديدة التي تحظى باعتراف المجتمع الدولي وتأييده ، وقيادتها الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ، كلها أيضاً عوامل وتطورات إيجابية ينبغي أن تسرّع من عملية وضع القضية الفلسطينية على طريق الحل ، وذلك بالقضاء على المكائد والمخططات التآمرية ، والتي يتمثل إحداها في الانتخابات الحرة المزعومة في

الاراضي المحتلة . لقد أديت هذه الخطة المناهضة للفلسطينيين تماماً عن حق ، ورفضها الشعب الفلسطيني نفسه ، كما رفضها ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها محاولة لكسب الوقت وإدامة نظام الاحتلال الإسرائيلي في هذه الاراضي ولسحق الانتفاضة الفلسطينية ولتحييد نجاح الخطوات العامة التي اتخذتها دولة فلسطين الجديدة على الصعيد الدولي وكذلك هيبيتها المتزايدة في العالم ، والقضاء على آخر تأكيد الدور الذي من حق تلك الدولة أن تضطلع به في الحل العادل للقضية الفلسطينية . التي لا تزال هي مفتاح الحل لكل مشاكل الشرق الأوسط .

إن مخططات الخداع التي من هذا النوع لا يمكن التمويه عنها أو تجميلها بالاصباغ الجديدة التي تحاول أن تضفي صورة المنشغلين بتهيئة الموقف على من هم شركاء إسرائيل الذين يتواطؤون معها في تنفيذ السياسة التوسعية الإسرائيلية . كما لا يمكن تعزيز تلك المخططات من قبل أولئك الذين يدعون أنهم أصدقاء الشعوب العربية ويسعون جاهدين لتقديم ودهم إلى إسرائيل والتواطؤ معها ويصفون ذلك بأنه فرص جديدة لممارسة الضغط عليها لتحقيق الهدف المزعوم المتمثل في الإسهام في التوصل إلى حل سلمي لمسألة الشرق الأوسط .

لقد أظهرت الحياة والواقع مقاومة الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية من أجل البقاء ، أن حل مشاكلهم وتحرير أراضيهم التي توارثوها عن آجدادهم والحفاظ على حريةـهم واستقلالـهم ، هي أمور في أيديـهم هـم في نهاية المطاف ، وهي تـكـمن فيـهم وحـدـتهم ونـضـالـهمـ الحـازـم ضدـأعدـائـهمـ منـ الصـهـاـيـرـ والأـمـبـرـيـالـيـةـ والـرجـعـيـةـ .ـ وإـزـاءـ وـحدـةـ الشـعـوبـ العـرـبـيـةـ ،ـ وهـيـ مـصـدرـ قـوـتـهـمـ الـتـيـ لاـ تـقـهـرـ ،ـ وإـزـاءـ المـقاـوـمـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ الشـامـلـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـاـنـتـفـاضـةـ ،ـ لـنـ يـكـونـ لـلـمـخـطـطـاتـ وـالـمـؤـامـرـاتـ الصـهـيـونـيـةـ وـالـأـمـبـرـيـالـيـةـ مـنـ مـصـيرـ سـوـىـ الفـشـلـ .ـ ذـلـكـ هـوـ السـبـيلـ المـضـمـونـ الـذـيـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الشـعـوبـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وـغـيـرـهـ مـنـ الشـعـوبـ العـرـبـيـةـ اـتـبـاعـهـ .ـ وـلـنـ يـمـكـنـ التـوـمـلـ إـلـىـ حلـ لـلـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ خـاصـةـ وـلـمـشـاكـلـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ عـامـةـ دـوـنـ مـشـارـكـةـ هـذـهـ الشـعـوبـ وـمـرـاعـاـتـ إـرـادـتـهـاـ الـمـعـلـنـةـ ،ـ وـمـنـ بـابـ أولـ بـدـوـنـ الـفـلـسـطـيـنـيـيـنـ وـضـدـ إـرـادـتـهـمـ .ـ

إنـ هـذـهـ الـمـنـاقـشـةـ الـتـيـ تـجـريـهاـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ فـيـ هـذـهـ الدـوـرـةـ تـتـيحـ لـنـاـ الـفـرـمـةـ لـكـيـ نـعـرـبـ مـرـةـ أـخـرـىـ عـنـ تـأـيـيدـ الـلـبـانـيـاـ ،ـ حـكـومـةـ وـشـعـبـاـ ،ـ وـتـضـامـنـهـاـ الـكـامـلـ مـعـ الـشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ الـشـقـيقـةـ فـيـ النـضـالـ الـذـيـ تـخـوـفـهـ وـالـجـهـودـ الـتـيـ تـبـذـلـهـاـ ،ـ وـلـكـيـ نـؤـكـدـ ثـقـتنـاـ الـرـاسـخـةـ فـيـ اـنـتـصـارـ الـقـضـيـةـ الـعـادـلـةـ لـلـشـعـوبـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وـتـحـقـيقـ أـمـانـيـهـ الـوـطـنـيـةـ الـمـشـروـعـةـ وـتـطـلـعـاتـ كـلـ الشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ الـشـقـيقـةـ .ـ

الـسـيـدـ استـرـغـالـيـوشـ (ـهـنـفـارـيـاـ)ـ (ـتـرـجـمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الـانـكـلـيـزـيـةـ)ـ :ـ تـسـدـورـ مـداـواـلـاتـ الدـوـرـةـ الـحـالـيـةـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ فـيـ ظـلـ ظـرـوفـ دـولـيـةـ مـؤـاتـيـةـ نـجـمـتـ عـنـ التـفـيـراتـ الـإـيجـابـيـةـ الـعـدـيدـ الـتـيـ حـدـثـتـ خـلـالـ الـعـامـ الـماـضـيـ .ـ فـقـدـ شـهـدـ عـامـ ١٩٨٩ـ تـزاـيدـاـ فـيـ اـشـتـراكـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ تـسوـيـةـ الـأـزـمـاتـ الـإـقـلـيمـيـةـ وـبـؤـرـ التـوتـرـ .ـ بـلـ إـنـشـاـ نـلـاحـظـ بـارـتـياـحـ أـنـ مـعـظـمـ الـأـزـمـاتـ الـإـقـلـيمـيـةـ الـمـدـرـجـةـ عـلـىـ جـدـولـ أـعـمـالـ مـنـظـمـتـنـاـ قـدـ تـمـ حلـهـاـ أـوـ أـنـهـاـ فـيـ سـبـيلـ الـحلـ بـالـوـسـائـلـ الـسـلـمـيـةـ .ـ

لـكـنـ الـحـالـةـ فـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ تـتـنـاقـشـ تـنـاقـشـاـ صـارـخـاـ مـعـ كـلـ هـذـهـ الـاـتـجـاهـاتـ الـمـشـجـعـةـ ،ـ وـهـيـ تـشـيرـ الـجـزـعـ وـتـبعـثـ عـلـىـ الـقـلـقـ الـبـالـغـ لـلـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ بـرـمـتهـ .ـ فـعـلـمـيـةـ الـعـسـكـرـةـ الـجـارـيـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ ،ـ وـالـتـوتـرـ الـمـسـتـمرـ بـيـنـ أـطـرـافـ الـصـرـاعـ ،ـ لـهـمـاـ

انعكاساتها على النطاق العالمي ، ولا يمكن استبعاد أنهم قد يؤديان عند نقطة معينة إلى تهديد العمليات الإيجابية البدية في العلاقات الدولية .

ولا تزال احتمالات التسوية غير واضحة . فالقضية الفلسطينية وهي لب النزاع لم تُحل بعد . والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية مستمر ، وكذلك الانتفاضة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتي نسبت من تزايد حالات التحرش والإذلال والإحباط . ومن المصادر المستمرة للتوتر ، التي تقضي قيام الأمم المتحدة بعمليات واسعة النطاق لحفظ السلام في المنطقة ، ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية والانتهاك المتواصل للسلامة الإقليمية للبنان . وإنني إذ أعرب عن امتناننا للجندوين الذين يخدمون قضية السلام هناك أودّ أيضاً أن أؤكد مجدداً دعمنا لأنشطة حفظ السلام تلك التي تتطلع بها الأمم المتحدة .

وأودّ هنا أن أعرب عن سخطنا العميق لاغتيال السيد رئيسيه موضوع رئيس جمهورية لبنان الراحل في بيروت في أوائل الأسبوع الماضي . ونأمل ألا يؤدي هذا العمل الإرهابي إلى عرقلة عملية المصالحة الوطنية ، وأن يتمكن الشعب اللبناني الذي عانى طويلاً من أن يستعيد لبلده في نهاية المطاف السلام والأمان والرفاه .

ونظراً لقرب هنفاريا الجغرافي من بلدان وشعوب الشرق الأوسط وعلاقاتها التقليدية معها ، فإنها تهتم اهتماماً صادقاً وعميقاً بالتوصل إلى تسوية عادلة ومبكرة لهذا الصراع . ونهجنا فيما يتعلق بالمسائل المعقدة والحساسيات الكثيرة التي تنطوي عليها مشكلة الشرق الأوسط تحدده رغبة مخلصة في إشاعة الثقة وتعزيزها بين الأطراف المعنية ، والمساهمة في تخفيف حدة التوتر في المنطقة . وانطلاقاً من هذه الاعتبارات والنوایا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نطور علاقاتنا مع كل الأطراف المعنية في الصراع . وبهذه الروح أيضاً اعترفت هنفاريا بإعلان قيام دولة فلسطين ورفعنا وبالتالي درجة التمثيل بين دولتينا إلى مستوى السفارة . وفي نفس الوقت تتتطور علاقاتنا مع إسرائيل ، وقد تم التعبير عن ذلك مؤخراً بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين دولتينا .

وقد سبق أن أعربنا عن موقفنا فيما يتعلق بالسبل والشروط الالزمة لجسم صراع الشرق الأوسط ، وهو لا يزال ساريا ولم يتغير . وتعتقد هنفاريا أن أفضل سبيل للتوصل إلى الحل الشامل والعادل والدائم للحالة في الشرق الأوسط هو عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

إن الشروط الأساسية للحل الصحيح والعاجل لهذا الصراع قد صيفت بوضوح واعترف بها المجتمع الدولي ، كما أيدتها هنفاريا تأييدا تاما . وهي تمثل في انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة ؛ واحترام السيادة والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي لكل دولة المنطقية بما في ذلك إسرائيل .

وفي رأينا المتأني ، أن التطورات الدولية المشجعة هيأت ظروف مؤاتية أكثر من أي وقت مضى للبدء في عملية السلم في الشرق الأوسط التي طال انتظارها . ومن الواضح أن من الأمور التي لها أهمية خاصة الاستعداد المتزايد للتعاون بين الدولتين العظميين ، الذي تأكّد مؤخرا في الدورة الحالية للجمعية العامة من خلال مبادرتهما المشتركة لتعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي وفقا للميثاق ، وكذلك النتائج المبدئية التي تحققت في مجال القضاء على الصراعات الإقليمية . وفي هذا الصدد ، نود أيضا أن نؤكّد على أهمية الموقف الواقعي والبناء الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ، والتي وجدت تعبيرا قويا عنها في الانتفاضة الجارية في الأرضي المحتلة ، والتي تدخل الآن عامها الثالث .

إن بدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والمقترنات والمبادرات الرامية إلى بدء حوار فلسطيني إسرائيلي ، وكذلك الجهد الذي تبذلها

بلدان أوروبا الغربية ، كل هذه الأمور تدل أيضاً على التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس توازن المصالح بين كل الأطراف المعنية .

لقد رحب المجتمع الدولي بتصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى تسوية شاملة بالوسائل السلمية ورفضها القاطع والمتكرر للإرهاب بكل صوره وأشكاله ، وقبول المجلس الوطني الفلسطيني قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، واعتبر ذلك كله خطوات هامة على الطريق المؤدي إلى الحل التفاوضي السلمي للصراع . ونعتقد أنه على إسرائيل الآن أن تتخذ الخطوة التالية وتعطي ردّاً بناءً على هذه التحركات . ولا تزال هناك فرصة للتغلب على الجمود والدخول في عملية التفاوض التي من شأنها أن تتحقق السلم والطمأنينة في نهاية المطاف لشعوب الشرق الأوسط .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراتية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشهد الحالة الراهنة في الشرق الأوسط استمرار صراع من أقدم وأعقد الصراعات الإقليمية في العالم . والسبب الرئيسي للتوتر الدائم في هذه المنطقة ذات الحساسية البالغة للأمن الدولي ، هو إنكار إسرائيل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وقد تابعت الجمهورية الديمقراتية الألمانية بقلق شديد تفاقم ممارسات الاحتلال التي لم تعد فحسب عائقاً في طريق التسوية السلمية المبكرة للصراع ، بل تؤدي أيضاً إلى معاناة أكبر للشعب الفلسطيني . وقد أوضحت المقاومة المكثفة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ، والتي تجاوزت سنتها الثانية الآن أنه لن يحقق السلم لجميع شعوب المنطقة غير الحل الدائم والعادل والشامل لصراع الشرق الأوسط .

وقد دعت الجمهورية الديمقراتية الألمانية لفترة طويلة إلى بدء عملية تسوية في الشرق الأوسط ، تتناول جميع جوانب الصراع ، وعملت على تحقيق ذلك . وقد أصبح بهذه العملية اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى ، وذلك من خلال جهود دولية مشتركة وبالاعتماد على نهج تفاوضي مرن .

وتدل التجربة العملية في حل الصراعات الإقليمية الأخرى دلالة قاطعة على أن تلك الحلول لن تكون عادلة ودائمة إلا إذا تحققت بالوسائل السياسية . وتعتقد الجمهورية الديمقراتية الألمانية أيضاً أن الجوانب المعقّدة في صراع الشرق الأوسط لن تحل إلا من خلال الحوار البناء والتوفيق بين مصالح جميع الشعوب المعنية . وقد أصبح من واجب جميع الأطراف المعنية أن تبدي ما يلزم من التعقل والواقعية .

وترى الجمهورية الديمقراتية الألمانية أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تشارك في هذا الحوار على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى . وتتفق الجمهورية الديمقراتية الألمانية بحزم على جانب التسوية السلمية والعادلة لصراع الشرق الأوسط ، التي تشمل ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق دولة إسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة . ومن هذا المنطلق ، تؤيد الجمهورية الديمقراتية الألمانية قيام علاقات طبيعية مع جميع دول

(السيد زاخمان ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

المنطقة . ويؤيد بلدي أيضا المطلب الذي أعربت عنه لجنة ممارسة الشعب الفلسطينيين حقوقه غير القابلة للتصرف ، وهو أن تمنع دولة فلسطين مكانها اللائق بها في إطار المجتمع الدولي والامم المتحدة .

وإن الموقف السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي اتسم بشعور بالمسؤولية وبالواقعية السياسية ، كان عنصرا ضروريا في قيام ظروف جديدة في الشرق الأوسط . وقد أبىت الدول العربية في مؤتمر القمة الأخير في الدار البيضاء ، الخط السياسي البناء الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم العقبات التي أشارتها اسرائيل ، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في حوار معها تحت اشراف دولي . ويتوقع مجتمع الدول الان أن تتقدم اسرائيل بنهج بناء مماثل . ونأمل أن يسود الوعي في اسرائيل بشأن السلم العادل والدائم لن يتحقق إلا من خلال ضمان الحقوق المشروعة لجميع شعوب المنطقة ، بما فيها شعب فلسطين .

وإن بلدي ، مثل الفالبية العظمى من الدول ، يطالب بقوة بــ تحرم منظمة التحرير الفلسطينية من الوسائل السياسية للمشاركة على قدم المساواة في تسويةصراع . ونعتقد أيضا أن الجهد التي تبذل للتصدي لجوانب منتفقة فحسب من الصراع ، تفاديا للمسائل الأساسية أو سعيا الى ابقاء الوضع الحالية تحت أسماء مختلفة ، مآلها الفشل أيضا .

وفي الماضي القريب ، قدمت أفكار كثيرة للبدء في العملية المؤدية الى ايجاد حل لصراع الشرق الأوسط دون مزيد من التأخير . إلا أن هناك شيئا واحدا قد أصبح واضحا : وهو أن مؤتمرا دوليا معنيا بالشرق الأوسط ، اذا انعقد تحت اشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل - وكذلك الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الامن - على قدم المساواة ، سيكون أنساب الطرق واكثرها واقعية لتحقيق السلم . وقد سبق أن حددت مبادئ التسوية المستقبلية في عدة قرارات هامة أصدرتها الجمعية العامة .

(السيد زاخمان ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

وفي رأينا ، ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن ، ولا سيما أعضاؤه الدائمون ، خطوات عملية للاعداد لعقد مؤتمر الشرق الاوسط في الوقت المناسب . ويجب أن يتم ذلك بطبيعة الحال في اطار المشاورات . ويفيد وفدي أيضا جميع الجهدود التي يبذلها الامين العام في المستقبل من أجل بهذه عملية تؤدي الى حل الصراع . وبينفس المنطق ، نؤكد مرة أخرى أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستبدل كل طاقتها كما فعلت في الماضي ، للإسهام في إحراز تقدم صوب التسوية السياسية لصراع الشرق الاوسط .

السيد الريامي (عمان) : في البداية يشرفني باسم وفد بلادي الاعراب لكم بيا سيادة الرئيس عن عميق ارتياحتنا للأعمال التي تم انجازها خلال مداولات ومناقشات الجمعية العامة لدورتنا هذه ، وإن هذا يؤكد لنا أن الكفاءة والحنكة الدبلوماسية التي تتمتعون بها ، دليل ثابت ساهم في الادارة وانجاح تلك الاعمال بالصورة الواضحة والمرضية .

نشاقشاليوم بندابعدى يعتبر من بين أهم البنود المطروحة على جدول أعمالنا ، وهو البند المعنى بالحالة في الشرق الاوسط ، هذه المنطقة التي تمثل استراتيجية متميزة على الخارطة العالمية ، والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة ، ولتأثيرها المباشر على السلم والأمن الدوليين .

لقد أثليج صدرنا ما نراه هذا العام من بوادر انفراج في العلاقات الدولية ، وبالخصوص بين الدولتين العظميين ، مما كان له تأثير واضح في تحقيق عوامل الاستقرار وازالة حدة التوتر في جميع بقاع العالم ، حيث بدأت غيموم السلام تدر غيشها في كل مكان . وإن بلادي ستظل ساعية من أجل هذا الهدف النبيل وداعية له ، إذ أكدت سلطنة عمان في العديد من المناسبات قناعتها بالدور الفعال الذي تؤديه هيئات ومؤسسات هذه المنظمة الموقرة ، في ايجاد الحلول العادلة للمشاكل ولللازمات التي تحيط بالبشرية . وإن هذا الاقتناع نابع من إيماننا بأن الحوار والتفاهم بين الدول في كنف الأمم المتحدة لهو الوسيلة المثلثة للتخلص من تلك المشاكل والازمات .

إن الاتجاهات الراهنة في العالم والتطور الاقليمي يتطلب الأخذ بوجهة نظر أوسع نطاقاً تجاه مشكلة إعادة تشكيل بنية الشرق الأوسط سلماً ، إذ من الواضح أنه يجري حالياً تسلیح المنطقة بأقصى سرعة وأشبعها بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها زعزعة للاستقرار ، حيث دأبت إسرائيل على توسيع سياسة بث الذور عدم الاستقرار والعبث بالأمن في المنطقة متحدية بذلك أراده المجتمع الدولي ومبادئ ميثاق منظمتنا الموقرة . وما يؤكد هذا ، استمرارها في إدخال أنواع جديدة من الأسلحة الفتاك ، وقيامهما بتهديدات مباشرة للبلدان العربية واجراء اختبارات وتجارب لأسلحتها وتقنياتها العسكرية الفتاك ، كان آخرها اجراء تجربة لصاروخ سقط بالقرب من سواحل بنغازي بالجماهيرية العربية الليبية الشقيقة .

لقد مر عامان على ولادة الانتفاضة الفلسطينية ، هذه الانتفاضة التي جاءت نتيجة لترانيم عوامل القدر والقسر المرتكبة في حق الشعب العربي الفلسطيني . ولقد مر عام على قيام الدولة الفلسطينية ، وما زلنا نشاهد وبصورة واضحة على شاشة التلفزة مئات الضحايا العزل من جميع وسائل الدفاع عن النفس ، من موته وجروحه فلسطينيين ، على أيدي القوات العسكرية لإسرائيل . ورأينا استمرار الانتهاكات البغيضة دون أن يكون للرأي العام العالمي أي تحرّك وتأثير على ما ترتكبه القوات المحتلة بحق هذا الشعب الذي يطالب بآبسط الحقوق المنشورة والارادة الشرعية . وإن استمرار

الانتفاضة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي دليل على تصميم واضح وارادة صلبة على انهاء الاحتلال بكل أشكاله ومظاهره . وإن حكومة بلادي سلطنة عمان ، تؤيد وتدعم كل المبادرات السلمية الفلسطينية وكل المساعي والجهود التي تقدم مساهمة جادة ومخلصة للتوصل إلى حل عادل و دائم للقضية الفلسطينية يكفل الحقوق الوطنية و تقرير المصير والدولة المستقلة . ويطلب وفد بلادي بضرورة توظيف آليات الأمم المتحدة بشكل يؤدي إلى أن تصبح هذه الآليات الوسيلة التي يتم عن طريقها تأمين حقوق الشعوب وحقوق الإنسانية .

وإن التزامنا الثابت هو الذي يجعلنا فعليا نطالب بتنظيم وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة بصورة عاجلة ، الأمر الذي سيتيح الفرصة للمجتمع الدولي وكل القوى العالمية المحبة للسلام لإبداء رأيها ومن منها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ويبدو وفد بلادي أن تقف الدولتان الأعظم مع سائر القوى العالمية بجانب الأطراف المعنية وأن تتخذ كافة التدابير اللازمة للتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية تضع حداً للمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق ، وأن تنعم دول المنطقة بالسلم والاستقرار ، وأن تضع قضية الشرق الأوسط في مقدمة أولوياتها التي ينبغي التعجيل في ايجاد حل لها ، كما نطالب المجتمع الدولي والمنظومة العالمية بالضغط على إسرائيل حتى تعي الحقائق في المنطقة ، وانها اذا كانت فعلاً تنشد السلام مع جيرانها والتعايش مع الشعوب العربية حسب ما تدعيه فلا بد من التخلص عن سياستها العدوانية ومن الامتناع عن رفض جميع المحاولات والمبادرات السلمية الدولية والاصرار على حالة العداء واستخدام القوة في العلاقات الدولية .

وباسم وفد بلادي نعرب عن أسفنا للحالة الراهنة في لبنان الشقيق ، وإن سلطنة عمان تلقت ببالغ الاسى والاسف نبأ اغتيال الرئيس اللبناني الراحل رينيه معوض . وادت تستنكر ذلك ، فإنها تدين هذه الجريمة النكراء التي استهدفت وحدة لبنان وشرعنته وضرب الوفاق الوطني اللبناني . كما تعرب حكومة بلادي عن كامل ترحيبها بانتخاب

الرئيس اللبناني الجديد السيد الياس الهراوي ، وتنادى كل الاخوة اللبنانيين ضرورة العمل والتعاون معه لتحقيق الامن والاستقرار لهذا البلد ، مع تمنياتنا للبنان وشعبه الشقيق بكل النجاح والتوفيق . كذلك تطالب بلادي بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجنوب اللبناني .

وختاما ندعو الله تعالى أن يعم الامن والسلام كافة أنحاء العالم .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : مشكلة الشرق الأوسط

موضوع البحث ، والتي تعالجها في الجمعية العامة كل سنة ، والتي نعيشها في الشرق الأوسط كل يوم ، بل كل ساعة ، لم تر النور الى طريق الحل بعد ، رغم أن العالم عبر خلال هذه السنة بالازمات الأخرى العصيرة الحل ، الى طريق التسویات والتفاهم . لماذا ؟ لأن اسرائيل ، أزمة الازمات وأم المصائب والمتابع في الشرق الأوسط ، ما زالت تتحرك بعقلية التوسيع والاستعمار ، وترى أن تحمي نفسها بالقدرة على العدوان وباستمرار احتلال الاراضي : ولا يدرك قادتها اذا أصرروا على هذا الطريق ، والدلائل تشير الى أنهم مصرون ، أنهم إنما يوقعون بهذا سند حرمانهم من الطمأنينة والامن .

لقد حلم زعماء الصهيونية بالكثير عبر السنوات ، والبساوا أحالمهم طابع الدين والدنيا ، وظنوا أنهم يستطيعون خداع كل الناس ، كل الوقت وفي كل مكان ، وجهلوا أن للتاريخ وللواقع الجغرافي وللحائق السكانية والبشرية ، حسابات أخرى لا تتسمش مع مغالطاتهم للتاريخ ومخالفاتهم لواقعه . يظن زعماء الصهيونية أن رغبتهم في الاستيطان وطموحهم للتوسيع مبرر شرعى ، وجواز كاف ، يحلل الغزو ويبير العدوان ، ويجزي استيطان بلاد شعب آخر واستملك أراضيه ، وإن مطلبهم للأمن هو رخصة دولية لتهديد أمن الآخرين ، وتقويض مفتوح لانتهاك حقوق الآخرين وحرمانهم أسباب الحياة ، وان ما على العالم إلا القبول بما يرسمه الصهاينة ويرغبون . إنه المنطق الأعوج ، إنه المنطق المريض ، يرفضه عالم اليوم ويدينه مجتمع القرن العشرين ، وقد أدانته الأديان السماوية منذ نزلت بها الرسالات السماوية .

اسرائيل الابن غير المسؤول لسابقة في الممارسات الدولية فاسدة غير مقبولة ، أساسها الاستيلاء بالقوة على وطن الآخرين وهتك حقوقهم الوطنية والانسانية بمختلف الدعاوى الباطلة ، تظن أن احتلال الاوطان عملية حسابية سهلة تستطيع أن تخلق بها واقعا على الارض ، يستسلم له أصحاب هذه الارض ، وأن على العالم ، كل العالم ، أن يتقبل ما تفرضه على الارض اسرائيل شاكرا .

لقد جهل زعماء الصهيونية الفجوة الثقافية الكبيرة بين عقلية التنظير الغربية التي ولدت الصهيونية في ربوعها في ظروف أوروبية خاصة ، اجتماعية وسياسية ودينية ، وبين عقلية الشرق وتراث الشرق ومقومات فكر الشرق ، العقلية العربية والاسلامية ، العاطفية والعريقة ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة وبالتراث وبالعقيدة ، وبأعمق الارض التي نمت فيها . لا بد أن تفهم الامول الثقافية والعلقانية العربية الاسلامية التي ترفض الانفصال عن جذورها ، مهما كانت القوى العاملة ضدها ، حتى تستطيع الرؤية السليمة لطريق الحل المقبول .

إن الصهيونية ستدفع ثمن جهلها ، وتجاهلها حقائق جذور ومقومات مشكلة الشرق الاوسط ، وتشويه الأسباب وتحوير النتائج ، طال الزمان أو قصر . إنكم ترون كل يوم محاولاتهم لتجاهل الحقيقة بكل أوزانها ومقاومة الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي فيها بكل أبعاده ، ثم انكم تشاهدون آثارها ونتائجها في قائمة الاصابات والضحايا .

مشكلة الشرق الاوسط ، المكمل الطبيعي لمشكلة فلسطين ، إنما تجسد بتعقيدها الصهيونية في أحلامها وأطماعها التوسعية ، وتبرز اسرائيل على حقيقتها ، وقد أصبحت ، منذ وجدت ، الخطر الكبير على أمن وسلم المنطقة وأمن شعوبها . كما أصبحت اسرائيل ، أداة المتنطق الخطر على المقايس والموازين الدولية في الأمن والسلامة الإقليمية والدولية ، بما تدعيه لنفسها وتحاول تبريره لاعمالها ، وتسعى لانكاره عن حقائق وجود المشكلة ، كما تمثل ، وهنا خطر كبير أيضا ، قدرة شبكات التفاصود الصهيوني في بعض عوام العالم في التأثير على المفاهيم العاقلة في موقع المسؤولية في تلك العوام لتقبول غير المعقول ، وتسكت عن اسرائيل ، في الوقت الذي

ترفض فيه هذه الدول السكوت عن أي معتد آخر في العالم . إنه خطر نفوذ الصهيونية على سلامة الأحكام في الدول المتقدمة والمتقدمة في العالم ، وبالتالي خطرها بعيد المدى على علاقات هذه الدول مع الشعوب الأخرى ، إذا استمر الحال على هذا الحال .

كيف يقبل العالم إلى اليوم بالمنطق الصهيوني ويبيح استمرار احتلال الأرض العربية حتى وهم يعترفون بأنها محتلة ، وبما ترتكبه إسرائيل لحرمان شعب من حقوقه ، وهي تمارسه أمام العالم ، ونكتفي بالبيانات والقرارات المحدودة دون اتخاذ إجراءات العقاب الازمة ، وكيف لم تفلج إلى اليوم في اتخاذ القرارات التي تفرض العقوبات لنواجه بها العدوان الإسرائيلي ، بينما رأينا ، وفي الجمعية العامة هنا ، كيف وقفت الدول من دخول جيش دولة بلدا آخر وجنت جميع طاقاتها وامكانيات المنظمات الدولية لادانته بشد ما في الادانة من المعنى ، وللعمل على مقاومته بكل ما في المقاومة من مضمون ، حتى كانت نهاية ذلك الاحتلال .

إن اعلان المجلس الوطني الفلسطيني يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قيام الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة ، ومسارعة الدول المحبة للسلام إلى الاعتراف بها ، وببيان المجلس الوطني ، وقد بلغ عددها إلى يومنا هذا خمس وستون دولة ، هو أحدى الطرق التي توصل إلى السلام والأمن في المنطقة ، هذا إذا تجاوبت معه السلطات الإسرائيلية . إنه الطريق لإنفاذ قرارات الأمم المتحدة ومقررات قمة فاس ، ومشاريع التسوية لمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين التي صدرت عن عقائد السياسة إلى الآن . إنها مرحلة في تاريخ الشرق الأوسط تفتح باب الأمل واسعاً لأن يتجاوب العالم معها ، لتسلم الساحة الدولية من مشكلة من أسوأ ما واجهنا في تاريخ المنطقة .

لكن سلطات إسرائيل ، وحكامها ، حتى من يسمونهم بالمعتدلين فيهم ، رضوا المبادرة قبل أن تقوم ، ويقاومونها بعد أن نادي المجلس الوطني الفلسطيني بها مساع ما فيها من تضحيات شديدة ، وتتنادى دول العالم للاعتراف بها والتعاون معها على درب السلام وطريق السلام ، السلام الذي ستثبت إسرائيل لكم ، كما تدل ردود فعلها أنها تتحايل عليه ولا تريده ، وأنها تتجنبه ولا تستطيع التعايش معه . إن الخطوة التالية هي مسؤوليتنا جميرا .

لابد أن نتساءل بعد كل الذي رأيناه في السنتين الأخيرتين منذ بداية الانتفاضة عن محاولات غريبة بأمل القضاء على الانتفاضة وعن مناورات صهيونية خادعة ، للتمويل على السكان باسم السلام والسلام ، نتساءل ماذا تريد اسرائيل فعلا ؟ هل تريد السلام ؟ وكيف يكون السلام وهذا رد فعلها ؟ إذن قد ضلت الطريق برفضها الدولة الفلسطينية ، وجهلت الوسيلة بمحاولتها الحيلولة دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه المبدئية التي لا تقبل الجدل . لقد ضلت الطريق وكان الضلال سببها منذ قامت على أرض فلسطين بالعدوان ، واستولت على وطن الشعب العربي الفلسطيني بتآييد الاستعمار وتحت مظلته ، وكانت تحلم أن تمحو من خريطة العالم شعباً إسمه الشعب العربي الفلسطيني .

إن السلام لا يكون في توسيع رقعة العدوان وزيادة جبهات العداء وتتوسيع خطوط الاستعداء . لقد طرح العرب عام ١٩٨٢ ، معاذلة قمة فان المعرفة طريقاً للسلام المتوازن ، رغم ما فيها من تضحيات عربية كبيرة ؛ رفضتها الصهيونية وحاربتها وقاومتها ، هي وبيان المجلس الوطني الفلسطيني ومبادرةه السلمية ؛ وإعلان الدولة الفلسطينية قبل سنة ، يرفضون حتى مبدأ فهمها وإدراكتها . إذاً ماذا يريدون ؟ هل يريدون إبقاء الشعب العربي الفلسطيني رهينة ، يساومون به للسيطرة بالقوة على المنطقة ؟ وهل تستطيع سلطات اسرائيل أن تبقى قوة متفوقة مهيمنة تفرض إرادتها بالإرهاب ، ترسم الحدود كما تحب ، وتحلل الحقوق وتحرمها كما تريد ؟ إذاً جهلوا كل شيء ، جهلوا أنهم مجموعة مغيرة من البشر تعيش على أرض احتلتها ، تغذيها المعونات الخارجية كل صباح ؛ جذور أهلها في غير مكان مقامها ، ونفوذها الحقيقي في غير موقع أحالمها ؛ تعيش في محيط من العداء المتزايد والكره المستطير .

إن الأمة العربية على انتشارها ، والامتداد الإسلامي على سعته ، يلدان كل سنة أضعاف السكان الصهاينة في فلسطين ، ويقطنان من فجوة التفوق العسكري التقني الصهيوني كل يوم ما سيحيل معاذلة التفوق التقني الاسرائيلي إلى أضحوكة من قسم التاريخ في زماننا القصير . إنه الواقع إذا بقيت سلطات اسرائيل على غيها وجهلها . وتقديرى مما نسمعه ونراه كل يوم ، أنها على الجهل باقية وفي الغي سادرة ، ما لم تتتخذ دول العالم منها موقفاً حازماً يتماش مع أبسط مسؤولياتنا ، كما اتخذنا مع جنوب أفريقيا . وهنا ما زلنا بانتظار حزم دول العالم ، وخصوصاً أصدقاء اسرائيل . إن هذا ما نفتقده في حلقة البحث عن الحل ونسعى إليه .

وهذه ثورة الشعب الفلسطيني على أشدّها رغم كل إجراءات القمع ، انطلقت من عقالها منذ ثلاثة وعشرين شهراً . هذه هي الثورة في الجولان ، أرض الجمهورية السورية المحتلة ؛ هنا هي الثورة في جنوب لبنان أرض الجمهورية اللبنانية ، يسيطر عليها الصهاينة بغيها وعدوانها . هذه هي الثورة ضد الظلم والغزو والاحتلال ، تدفع أبناءها وبناتها إلى ميدان الشهادة كل يوم ، تهز الضمير العالمي وتلتهب الفكر الإنساني ،

وتحرر العقول الاسيرة من سيطرة الخداع الصهيوني ودجل الإعلام الإسرائيلي مدى العقود الفائتة . هذه ثورتهم تحول جيش إسرائيل إلى فئة من الخارجين على القيم الإنسانية ، يشنون حربهم على المغار ويعتدون على النساء والرجال والاطفال والشيوخ ، تحول ذلك الجيش إلى مجموعة من المخربين يهدمون البيوت ، وينهبون المخازن ويقطّعون أسباب المعيشة اليومية عن السكان الآمنين . ها هي ثورة الأطفال بالحجارة تهزم الزعامات الصهيونية في ادعائها المبادئ الأخلاقية والتواقيع السماوية ، وتعرّيها أمام العالم المتمدن بأنها مجموعة من المزورين خدعوا العالم - بعض العالم ، بغضّ الوقت . لقد سمعتم وسمعتم أن أكثر من ثلاثة ملايين من الإصابات التي حدثت بين سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى يد الجيش الإسرائيلي المدجج بالسلاح ، كان بين أطفال العرب دون سن الخامسة عشرة .

والسؤال هنا ، هل تستطيع الأمم المتحدة نفسها الان ، وبعد مرور أربعين سنة ونيف على بداية العدوان الصهيوني المسلح ، أن تتحرر من عقدة مجابهة إسرائيل بكل ما يتطلبه الميثاق من إجراءات ضد كل ما لا يجوز ارتكابه - وقد ارتكبت كل ما لا يجوز ، من فلسطين إلى لبنان ، إلى سوريا إلى العراق ، إلى تونس ، والمسلسل مستمر - وأن تقف منها إلى المدى الذي تقفه من جنوب أفريقيا مثلا ، شريكة إسرائيل العضوية ورفيقتها العنصرية ، أو كما تقف من حالات الغزو والعدوان الأخرى في العالم ؟ الإجابة على هذا تقرر إمكانيات السلام الحقيقي الذي تسعون إليه جميعا ، وتقرر مدى دور الأمم المتحدة في حل مشكلة الشرق الأوسط ، أو تظهر عجزها فيه . وفي الحالـة الأخيرة ستواجه إسرائيل ، في رفضها الحلول السلمية ، ما واجهه كل غاز في التاريخ اغتنم فرما استثنائية مناسبة في غياب المنطق المعقول ليواجهه بعدد حقائق الطبيعة الجغرافية ومسيرة مجرى التاريخ ، لأن الفرض الاستثنائية مؤقتة ، وحقائق التاريخ والواقع الجغرافي هي التي تقرر النتيجة لصالح الحق .

لقد قال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، في كلمته التي وجهها السنة الفائتة إلى رئيسة وأعضاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطينيين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة :

"إن مساعي تحقيق السلام القائم على الحق والعدل ، كما نعرف ، لابد أن تعبّر جسر احترام القيم ، والالتزام بالمواثيق ، والاعتماد على مبادئ الحق ، وقواعد الشرع . ولا يدوم سلام لا يقوم عليها ، ولا يقوم سلام دائم على الإخلال بها والتحايل على احترامها" .

وإذ باركنا ودعمنا إعلان الدولة الفلسطينية ، نقف اليوم إكباراً واحتراماً للشعب الشائر على أرض فلسطين والجولان وجنوب لبنان ، يطالب بالحق المفترض . نحيي الشورة وأبطالها ، رجالها ونساءها ، أطفالها وشيوخها ، ثردد أصوات جبالها ووهادها ، مدتها وقرها . نحيي فيهم الشجاعة والتضحية ، نحيي فيهم الصمود أمام طغيان الظلم الصهيوني ، ونحيي فيهم الاستمرار حتى تحقيق آمالهم . لابد لنا هنا أن نترجم إلى عمل ، التزامنا بالحق الفلسطيني الكامل ، بسلامة الأراضي السورية لسوريا والأراضي اللبنانية للبنان ، وبمحاصنة الأراضي العربية على امتدادها من بغداد إلى تونس ، إلى أرض كل العرب والمسلمين ، من العدوان الصهيوني . لابد لنا أن نستجيب لنداءات الشعب الفلسطيني في انتفاضته ، وهو يدافع عن القيم التي أقيمت الأمم المتحدة لحفظها عليها ، وعن المبادئ التي وضعت المواثيق والعهود الدولية للالتزام بها : حقه في وطنه ، حقه في تقرير مصيره ، وحقه في اختيار نظام الحكم الذي يريده ، حقه في احترام دولته التي أعلنها ، ورفضه للظلم والعدوان بكل صوره ، وشجب ما يدعيه المعتمدي من أسانيد فاشلة . إن السلام القائم على العدل هو مطلبكم جميعاً ، مطلبنا جميعاً ، فلنعمل له على ضوء الحقائق الواضحة للجميع* . ولعلنا نأمل في جو الانفراج الدولي الذي يأخذ مداه الآن ، وفي وقت نرى فيه الشعوب ترفع رأسها لتشارك في نظام عالمي قائم على احترام القيم الإنسانية ومبادئ احترام حقوق الأفراد والدول . إننا نأمل أن ينال الشرق الأوسط منكم حظه من التأييد وحقه في الدعم لتجدد هذه المبادئ وقواعد الحقوق مكانها في واقعه وتحقيقها لها على امتداد أرضه .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هيرست (أنتيفوا وبربودا) .

السيد حقوق (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لـ

في البداية أن أعرب عن أدانتنا الشديدة للعمل الإرهابي الجبان الذي أودى بحياة الرئيس اللبناني رينيه معوض . ونعرب عن تعازينا القلبية لشعب لبنان على هذه الخسارة المؤاسبة ، ونحي على ثقة من أن الرئيس الراحل سيسجله تاريخ بلاده يومفه ابنها بارا شجاعاً للبنان ، نهض للمصالح الوطنية لبلده في منعطف حرج مضحياً بحياته في سبيل قضية السلم والوفاق والمصالحة الوطنية في بلده .

منذ عقود ما فتئت الحالة المتردية السائدة في الشرق الأوسط ، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان ، وكذلك نتيجة سياسة العدوان والتلوّح التي تواكب اسرائيل انتهاجها في المنطقة ، تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في تلك المنطقة وفي العالم أجمع .

لقد أنزلت تلك السياسة بالشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية في الأرض العربية المحتلة معاناة وحزناً يعجز عنهما الوصف .

ومن الواضح تماماً أنه لا عادة السلم العادل وال دائم والاستقرار إلى تلك المنطقة المضطربة من العالم لابد من انسحاب اسرائيل انسحاباً كاملاً غير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وكذلك استعادة الحقوق الشرعية الشابتة للفلسطينيين في ممارسة تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وفي العودة إلى أوطانهم واقامة دولتهم الخامدة بهم في إقليمهم الوطني ، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وفي هذا الصدد ، أود أن آتُوه إلى الأهمية الكبيرة للاعلان السياسي الذي اعتمدته المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، فذلك الإعلان يجسد الطرق والوسائل العملية السليمة لتسوية الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين .

إن الانتفاضة الباسلة التي ما فتئت مستمرة على الرغم من أعمال قتل الشبان والنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين على أيدي السفاحين الاسرائيليين تعتبر ردًا مقنعاً على الاحتلال غير الشرعي لارضهم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر التعبير عن التضامن والتآييد القويين من جانب جمهورية أفغانستان ، حكومة وشعباً ، لنضال شعبي فلسطين والجمهورية السورية العادل في سبيل تحرير أراضيهم المحتلة .

إن الحالة في لبنان لا تزال متواترة ومتفجرة بسبب استمرار احتلال القوات الاسرائيلية لجزاء من جنوب لبنان . وقد حان الوقت للمطالبة بالتنفيذ الفوري الدقيق لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٦ (١٩٧٨) ، و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، التي تطالب بالانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية المعتدية في لبنان . فلا بد من صيانة وضمان سيادة جمهورية لبنان الكاملة وسلمتها الاقليمية باعتبارها عضواً كامل العضوية في مجتمع الامم .

وفي ظل الظروف الراهنة ، فإن انعقاد مؤتمر السلم الدولي برعاية الأمم المتحدة يشكل السبيل العملي الوحيد لضمان السلم العادل والدائم والاستقرار والامن في الشرق الأوسط . وفي ذلك المؤتمر يتبعي ضمان المشاركة الكاملة على قدم المساواة لجميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وختاماً أود أن أعبر مرة أخرى عن أن جمهورية أفغانستان حكومة وشعباً تؤيد تأييداً قوياً النضال العادل للشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية من أجل تحرير الأرضيات العربية المحتلة والاستعادة الفورية لحقوقهم المشروعة . ونحن على اقتدارنا تمام بـأن الحل الدائم لمشكلة الشرق الأوسط المطلولة يمكن ، بدوره ، أن يدعم عملية السلم والتفهم والتعايش السلمي والأمن الدولي .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : إذا كان تحسن المناخ

الدولي وانتقال العالم من زمن المجابهة والتتوتر والحروب الباردة والساخنة إلى مرحلة جديدة من الانفراج قد انعكسا إيجابيا على العديد من التزاعات الإقليمية فإن المصالح العربي - الإسرائيلي ما زال يأخذ طريقا آخر ويتطور في أجواء مليئة بالتتوتر والمجابهة نتيجة لاستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية ، وازدياد تعنت وتصعيد ممارساتها الماسة بحقوق الإنسان لسكان هذه الأرضي .

لقد تعززت هيبة الأمم المتحدة بما حققته من إنجازات ضخمة في الطريق نحو السلام في العديد من مناطق العالم ، وازداد إيمان شعوب العالم بها كآلية فعالة يمكن عن طريقها حسم المشاكل الإقليمية وإزالة الظلم والضرر ومساعدة الشعوب المضطهدة على تحرير نفسها من جميع أشكال الاحتلال والهيمنة الأجنبية ، الأمر الذي يحتم أن تقوم هذه المنظمة بدور حاسم لمساعدة الشعب الفلسطيني ، الذي بدأ انتفاضته الشعبية السنة الثالثة ، وسكن الأراضي العربية المحتلة الأخرى على تحرير أراضيهما من الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للمأساة التي يعيشونها حيث يتعرضون لكل أنواع الاضطهاد والتنكيل والقتل وتدمیر البيوت والمزارع والتشريد والترحيل مما لم يسبق له مثيل حتى في أحلام عصور التاريخ البربرية ونازية .

(السيد المصري ، الجمهورية
العربية السورية)

إن الحديث عن أزمة الشرق الأوسط وإيجاد حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن أن يتجاهل عاملين رئيسيين حاسمين يتوقف عليهما أي حل لهذا النزاع . أولاً ، وجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى بدون قيد أو شرط لأن الاحتلال عمل غير مشروع ويتناقش مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ؛

ثانياً ، تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه فلسطين وبناء دولته المستقلة ذات السيادة .

لقد أوضحت بلدي مراراً أن للسلام مقومات . وأولى هذه المقومات العدل والإنصاف وإنهاء الاحتلال وإعادة الحقوق المفتسبة إلى أصحابها . فلا سلام في ظل الاحتلال ، ولا سلام إن لم يستعد العرب حقوقهم وأرضهم كاملة . وإنه لمن المغالطة بمكان ، ومن الخطأ الفادح ، أن يعتقد البعض أنه يمكن إحلال السلام في هذه المنطقة بدون انسحاب كامل وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وبدون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ومن يتحدث عن السلام دون مستلزماته وشروطه هذه يكون قد ابتعد عن الحقيقة وارتكب خطأ في التقدير . فإسرائيل لا تريد تحقيق السلام في المنطقة .

إن حكام إسرائيل - بعقيدتهم الصهيونية التي لا تجاريها في تزمنتها وسلفيتها أي من العقائد الأخرى - مازالوا يعيشون خارج العصر .

فهم مازالوا يعتمدون على الأساطير والأوهام لتحقيق هدفهم النهائي بإقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات .

إن إسرائيل تريد بكل بساطة أن يقبل العرب بـ«ظامها التوسعية» ، وهي لهذا ترفض عقد المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتعمل على مزيد من التوسيع وإرساء مزيد من العقبات في طريق السلام ، فضلت القدس العربية ، وضمت الجولان العربي السوري ، وغرت لبنان ، ودمرت

(السيد المصري ، الجمهورية
ال العربية السورية)

عاصمته بيروت ، واحتلت جنوبه ، وصعدت ممارساتها القمعية ضد سكان الأراضي العربية المحتلة ، وعززت سياساتها الاستيطانية في هذه الأراضي فأقامات المستوطنات فيها ولا تزال تبني المزيد منها . إن هذا كلّه يدحض بقوة مزاعم من يعتقد بأن إسرائيل تريد السلام ، ويؤكد في الوقت ذاته أن إسرائيل أداة عدوانية وكيان عنصري استيطاني وعامل ضد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم . وقد أدركت الجمعية العامة هذه الحقيقة حينما قررت في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وأكدت في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، بعد فرض القوانين الإسرائيلية وسلطتها القضائية على الجولان العربي السوري المحتل ، إن سجل إسرائيل واجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة عضواً محبّاً للسلام ، وإنها لم تف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

إن المشكلة التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط تكمن في حقيقة الأمر في أحلام إسرائيل التوسعية وفي ممارساتها . فمسلسل الإرهاب الطويل لقوة الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري والضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان يبعث في الذاكرة صورة الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام برليتوريها العنصري ضد أبناء شعب جنوب إفريقيا والجرائم النازية التي ارتكبت ضد المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية .

لقد استمرت سياسة الاحتلال الإسرائيلي ، منذ احتلال الجولان العربي السوري عام ١٩٦٧ ، في فرض إجراءات هادفة لضمّه وتشجيع الاستيطان فيه . وتحقيقاً لهذا الهدف أصدرت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ قانوناً بتطبيق الولاية القضائية والإدارة الإسرائيلية على المنطقة وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانها العرب السوريين ، ولوحق من يرتفع حمل هذه الهوية بشدّ الإجراءات قساوةً ومادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي المواطنين العرب السوريين وحولتها إلى مناطق عسكرية ومستوطنات ، ووضعت يدها على مصادر المياه الطبيعية ، وحظرت على سكانها العرب السوريين التنقل والعمل بحرية .

إن الوضع في الجولان العربي السوري ، كما هو عليه الأمر في الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، يزداد سوءاً حيث يواجه سكانه العرب السوريون أبشع أنواع الممارسات الوحشية والانتهاكات اليومية لحقوقهم الإنسانية الأساسية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي . إن الاستراتيجية العدوانية الإسرائيلية الشاملة والمعلنة تهدف إلى تطبيق ممارسات ضد أهالي المنطقة لتهويتها ، وسحق هوية سكانها الوطنية ، وتدمير بنيتها الاقتصادية ، والاستيلاء على مصادرها المائية ، ومحاولة تغيير بنيتها الثقافية والاجتماعية ، متهدكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة ، وقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر بالإجماع في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة (دإ٩ - ١٩) الصادر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ والمؤكد عليه في كل دورة عادية للجمعية العامة منذ ذلك التاريخ .

وليس بخاف على أحد أن الوضع المأساوي في جنوب لبنان ناجم عن احتلاله من قبل إسرائيل وتسلیحها عناصر مرتزقة عمیلة لاستعمالها كاداة لممارسة الإرهاب وشنّ أعمال العنف ضد المواطنين اللبنانيين ، وعن رفع إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وقراراته اللاحقة القاضية بوجوب الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية ، والسماح لقوات الأمم المتحدة بالانتشار في المنطقة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها .

لقد حولت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرى جنوب لبنان ومدنها إلى ما يشبه معسكرات اعتقال . كما حولت الحياة فيها إلى جحيم يمارس فيه كل يوم الاحتلال الإسرائيلي أعمال القمع والقتل والتدمير من الجو والبحر والبر .

(السيد المصري ، الجمهورية
ال العربية السورية)

إن الطريق نحو السلام العادل طريق ذو اتجاه واحد يمر عبر مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة وطبقاً لقراراتها ذات الصلة وتشترك فيه الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

إن السلام في أساسه عدل وإقرار بالحقوق لاصحابها ، وإزالة للعدوان والاحتلال . وهذا هو السلام الذي نناضل من أجله ، وهو سلام يتناقش مع مفهوم اسرائيل للسلام القائم على أساس الاحتلال والتلوّع واكتساب الأرض بالقوة واستيطانها ، وما دام هذا التناقش بين المفهوم الحقيقي للسلام ومفهوم اسرائيل قائماً ، وما لم تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتحل قضية فلسطين حلاً يضمن لشعبها حقوقه غير القابلة للتصرف لا يمكن إحلال السلام في هذه المنطقة ، لأن عدم إيجاد السلام العادل يعني استمرار العدوان والاحتلال ، وهذا ما نرفضه ونقاومه . وعلى ذلك فإن مقاومة الاحتلال والعدوان ستستمر في أرض الجولان العربية السورية ، وفي الأرض العربية الفلسطينية وفي الجنوب اللبناني ، حتى يتحقق تحرير آخر شبر من الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة ثانية تعرّض

على الجمعية العامة قضية الشرق الأوسط ، ومرة ثانية يتّعيّن علينا أن نعرب عن مشاعر الاحتقان العجزنا عن رؤية امكانيات التوّمل إلى تسوية في وقت مبكر . وإن نقترب من نهاية سنة حافلة بالأحداث ، فإننا نشهد تطورات مرضية في عدد من مناطق النزاع ، وهي تطورات تسهم في إيجاد مناخ دولي للمصالحة والتفاهم . وعلى ضوء هذه الخلفية توقعنا حدوث تطورات مؤاتية للمساعدة على وضع نهاية للنزاع في الشرق الأوسط ووضع نهاية لمعاناة أهالي المنطقة . ولسوء الحظ فإن المحاولات التي جرت هذا العام لتحقيق حل عادل و دائم للمشكلة لم تعد حتى الآن بآية نتائج ملموسة .

على مدى أربعة عقود من الحروب والصراع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، واصلت تركيا الأخذ بسياسات تتمشى مع مصالحها المباشرة والطبيعية في المنطقة ، وتتمشى مع مصير الشعب الذي يعيش قرب حدودها . وشعب تركيا يرتبط بعلاقات تاريخية

وثقافية وعاطفية قوية مع شعب المنطقة . ومن الطبيعي أن تبدي تركيا قلقها إزاء أية حادثة من شأنها أن تهدد سلم المنطقة ورفاه سكانها ، ومحنة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا تستثنى من ذلك .

لقد أوضحنا موقفنا في عدة مناسبات فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط . وتركيا ملتزمة أنه لا يمكن إيجاد حل مرض وطويل الأمد لهذه المشكلة ما لم يستند إلى مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية ، تُجرى بحسن نية في إطار مؤتمر سلام دولي . وحكومة بلدي ترحب بجميع الجهود الموجهة لتحقيق هذه الغاية ، وتؤمن أنه عقب اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة العام الماضي والاعتراف الدولي بها ، أصبحت الظروف ملائمة للنظر في مبادرات جديدة . ويحدونا الأمل في أن تساهم جميع الدول ، التي في موقف يمكنها من ذلك ، فيبذل جهود تستهدف اقامة السلام والعدل . وتركيا على استعداد للمساعدة في هذه المساعي .

إن المبادرات المتخذة مؤخرا التي تتلوى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني الحقيقيين في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تستحق نظرة متروية جدا . وتؤمن حكومتي أن هذه المفاوضات يمكن أن تشكل أساسا لإزالة الاختلافات مؤدية بذلك إلى عملية للسلام . ونحن نناشد حكومة اسرائيل التجاوب مع هذه المبادرات باعتماد سياسات تنطوي على قدر أكبر من المصالحة . ولا يزال يراودنا الأمل في لا تعرقل ولا تعترض أية حكومة الجهود التي تستهدف إيجاد حل دائم في وقت مبكر . ويتعين لهذا الحل أن يستند إلى العدالة والحق في تقرير المصير وحق جميع الدول في الشرق الأوسط في العيش في سلام وراء حدود آمنة ومعترف بها .

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/44/731 المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عن مسألة عقد مؤتمر سلام دولي معنى بالشرق الأوسط وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، يكشف النقاب عن أن جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، باستثناء اسرائيل ، على استعداد للدخول في عملية سلام تحت رعاية الأمم المتحدة . ووفد بلدي يتحقق مع الأمين العام وهو يعرب عن امتعاضه بالعبارات التالية :

"وهذا أمر يدعو إلى الأسف بصفة خاصة لأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جنيف عقب مناقشة هامة بشأن قضية فلسطين والذي رحب بنتائج الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني المعقدة في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، حظي بقدر من التأييد أوسع مما حظيت به القرارات السابقة المتعلقة بعقد مؤتمر دولي وقد عكس التصويت لصالح قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ التزام المجتمع الدولي بعقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط ، بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٣٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير".

(A/44/73 ، الفقرة ٥)

من المحزن أن نرى إهدار فرص من هذا النوع ، خصوصا في وقت تند梓 فيه الحالة في الأراضي المحتلة بالخطر . يتعين على المجتمع الدولي أن يمارس نفوذه تأييدا لعقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . ويتعين على جميع البلدان أن تتحمّل مسؤولياتها إزاء تحقيق هذه الغاية .

وبينما تتعرّض عملية السلام ، يتبع العالم بالـ انتفاضة الشعب الفلسطيني المبررة في الأراضي المحتلة . والفلسطينيون ، وهو الضحايا الرئيسيون لقضية الشرق الأوسط ، يواجهون ببسالة التدابير القاسية التي تتخذها الدولة القائمة بالاحتلال . ونحن لسنا بحاجة إلى الدخول في تفاصيل القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . فنظرة عشوائية على تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/44/13) ، أو على تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيليّة التي تمس حقوق الإنسان

لسكان الاراضي المحتلة (A/44/599) ، تكفي لكشف الحالة المأساوية التي يواجهها الشعب الغلسطيني . هناك عدد كبير من القرارات ، آخرها قرار الجمعية العامة ٢٤٤ المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، التي تدين السياسات والممارسات الاسرائيلية غير المقبولة . وهناك بضعة مشاريع قرارات تدين الممارسات الاسرائيلية اعتمدت الاسبوع الماضي في اللجنة السياسية الخاصة ولقيت موافقة عامة وستعرض على هذه الجمعية العامة . وستكون هناك مشاريع قرارات أخرى . أليست رسالة الفالبية الساحقة من أعضاء الامم المتحدة واضحة ؟ الى متى تستمر ادانة الممارسات الاسرائيلية قبل ان يفهم سخط المجتمع العالمي ؟

نناشد مرة أخرى حكومة اسرائيل أن تنهي تدابيرها القمعية القاسية في الأراضي المحتلة ، وأن ترتفق إلى مستوى التزاماتها الأخلاقية والقانونية ، وأن تكف عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ، وأن تعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وأن تجري مفاوضات جادة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بمؤتمر السلم الدولي بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع .

و قبل أن اختتم بياني أود أن أذكر مرة أخرى أن مأساة لبنان تشكل مصدراً آخر للقلق الكبير بالنسبة لتركيا . ففي اللحظة التي كانت التوقعات فيها تتزايد نتيجة لمساعي المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب للعثور على طريق سلمي لإنهاء معاناة هذا البلد ، عادت ظلال الكراهية القاتمة فخيّمت عليه مرة أخرى . وتشجب تركيا بشدة الاعتداء الجبان على الرئيس مغوف وتشاطر الشعب اللبناني صدمته وحزنه لهذه الخسارة الفادحة . ونتمسّى تمنيا مخلماً أن نرى استتبّاب السلم في لبنان ووحدته واستقراره عن قريب عن طريق الجهود التي يبذلها الشعب اللبناني بقيادة رئيسه المنتخب الجديد .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) : إن التحسن في المناخ السياسي الدولي وتبشير الأمل لا تلوح وبيا للاسف في كل الأفاق . وفي الشرق الأوسط وبالرغم من النداءات والادانات القوية المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي إلى اسرائيل ، بما في ذلك قرارات جمعيتنا وقرارات مجلس الأمن ، لم يطرأ أي تحسن على الحالة هناك وما زال الخطر يهيمن على المنطقة بسبب اسرائيل .

لذلك إننا اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى باتخاذ التدابير الملائمة لمنع زيادة الحالة تفاقماً . كما إننا مطالبون بالوقوف وقفـة مخلمة وشجاعة لإنصاف الشعب الفلسطيني الذي عانى منذ أكثر من أربعين سنة من وطأة الاحتلال والتشريد ونكـران الحقوق .

لقد صبر هذا الشعب طويلا رغم قساوة الاحتلال وانتظر آملاً أن ينصفه المجتمع الدولي . ولما نفد صبره وخابت آماله ، لم يبق له إلا أن يواجه التسلط بوسائل جديدة ، فهب في الغاتج من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ في انتفاضة شعبية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجسد من خلال انتفاضته الباسلة تلك أسمى معانٍ الصمود والمقاومة والتصدي للاحتلال .

قدم هذا الشعب الباسل التضحيات بسخاء وعطاء وبرهن عن عبقرية وشجاعة أصيلتين ثابتتين من قيمه حيث وقف متّماً على متحداً مصمماً على الحصول على حقوقه الشابّة المؤدية إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس .

ان الجمعية العامة مطالبة الان بتاكيد ضرورة ايجاد حل دائم وشامل لقضية الشرق الأوسط يقوم على أساس عادل من خلال عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعى للشعب الفلسطينى . وهذا المؤتمر يجب أن يرتكز على المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٣ من القرار ١٧٦/٤٣ (١٩٨٨) للجمعية العامة .

ان رسالة السلام التي تقدم بها رئيس دولة فلسطين ، الرئيس ياسر عرفات ، إلى جمعيتنا الموقرة خلال دورتها الأخيرة تشكل مؤشراً للمحاولات الجادة والمخلصة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ايجاد فرص للسلام .

ولا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بنداء ملخص لأولئك الذين لهم نفوذ على الطرف الذي يعرقل مسيرة السلام للعمل من أجل الضغط عليه حتى يتجاوب مع الجهود التي تبذل لاقامة سلام عادل دائم وشامل يؤدي إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

مع تأييد جهود أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار والجهود الدولية بصفة عامة ، تبقى موريتانيا قلقة على الردب السائد في هذه المنطقة وترى أنه يجب الاستفادة من الجو الدولي الملائم الذي يسود حالياً لتدعم حل مسألة الشرق الأوسط . وهكذا تقع على عاتق الأمم المتحدة بما لديها من امكانيات ووسائل كبيرة

مهمة إحلال السلام في هذا الجزء من العالم عن طريق السعي إلى وضع المؤتمر الدولي موضع التنفيذ.

جمهورية بلغاريا الشعبية ببالغ القلق لأن النزاع في الشرق الأوسط لا يزال يشكل أخطر مصادر التوتر في العالم ، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي والتي تتجسد في العديد من قرارات الأمم المتحدة . إن حدة هذا النزاع ونطاقه يبرزان بطريقة مذهلة للغاية في خلفية الحالة الراهنة للشؤون الدولية التي شهد فيها أن العديد من مصادر التوتر الإقليمية في طريقها إلى الحل بوسائل سياسية .

ومن المعروف أن القضية الفلسطينية لم تؤرق الشرق الأوسط . إن السلام والاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقهما دون التوصل إلى حل عادل لتلك المسألة . ولهذا فإن أية محاولة لاستبعاد مصالح الشعب العربي الفلسطيني أو إهمالها عن طريق عقد صفقات انفرادية أو تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة الشرعية الوحيدة لهذا الشعب ، ستتعوق في الواقع حل المâuزع .

ان الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها اسرائيل مضى عليها عامان كاملان . وهي تعبير حي عن كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل الحصول على حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك الحق في إقامة دولة ذات سيادة . وهناك تقارير يومية عن الامواج والإجراءات القمعية التي تفرضها قوات الاحتلال . ويبرهن تاريخ البشرية مراراً أن القمع والارهاب لا يمكن أن يحطمما إرادة أمة في الحمول على استقلالها وحريتها .

واهتماماً ، علاوة على أنه يتركز على الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، يتركز أيضاً على الحالة في لبنان الذي بلفتنا منه أنباء إراقة الدماء وأصابات المدنيين والتدمير . وقد رحب بلغاريا بالاتفاقات التي توصلت إليها مؤخراً الطوائف اللبنانية بفضل الجهد الذي بذلتها اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية . ويجدونا أمل أن تتحقق هذه الاتفاقيات السلام في تلك الأرض المضطربة . وللأسف لم يحدث هذا . فقد بلغنا نبأ اغتيال الرئيس معوض وصدمتنا لذلك صدمة كبيرة . إن بلغاريا تدين بشدة هذا العمل الاجرامي . ويجدونا أمل في أن يحمل الرئيس المنتخب مؤخراً على الدعم اللازم لجهوده المبذولة لتحقيق السلام في لبنان . ومن الأهمية القصوى الان تحاشي اللجوء إلى المزيد من العنف الذي يمكن أن يعطل الحوار السياسي . وحتى يتتسنى التوصل إلى السلام في هذه الأرض التي تعاني يجب ، قبل كل شيء ، كفالحة تطبيق قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٦٠٩ (١٩٨٢) اللذين يطالبان بالانسحاب الغوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان . لقد طال انتظارنا لاستعادة لبنان لاستقلاله وسيادته وسلمته الاقليمية .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية على اقتناع بأنه من الاممية القصوى أن يجري السعي لايجاد حل شامل وسلمي وعادل و دائم للصراع العربي الاسرائيلي . ويجب أن يقوم هذا الحل على أساس المبدأ المعترف به بصفة عامة وهو مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي الجنبية عن طريق العدوان ، وهذا يعني أن اسرائيل يجب أن تنسحب انسحابا كاملا وغير مشروط من كل الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ . ولن يمكن التوصل الى حل للصراع إلا اذا منح الشعب العربي في فلسطين حقه في تقرير المصير وكفل لكل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، حقوقها في التنمية الحرة والمستقبل الآمن .

ويحظى هذا النهج بتأييد كبير في الامم المتحدة كما يرد بالتفصيل في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وفي رأينا ، وهو رأي الأغلبية العظمى للبلدان ، أن أصح طريق لحل الصراع في الشرق الأوسط عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع الدول المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن دولة فلسطين ، والدول الاعضاء الخمس الدائمة في مجلس الامن .

اننا على اقتناع بأن التغييرات الايجابية التي حدثت في الشؤون الدولية تهيئ ظروفًا مواتية للتوصول الى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط . ونشأت فرص جديدة في هذا الصدد نتيجة للقرارات التاريخية التي أصدرها المؤتمر الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر والتي قدمت الدليل القاطع على استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ نهج بناء لحل القضية الفلسطينية .

ويجدونا الامل في أن تستخدم هذه الفرص وأن تتحلى الدول الأخرى المشتركة في الصراع بالواقعية والحكمة السياسية اللازمتين للتوصول الى حل يقبله جميع الاطراف . ويجب توجيه الجهود الان الى ايجاد العناصر المشتركة في الاقتراحات التي تقدمها الدول المعنية والمبادرات التي تقوم بها والتي يجب عندئذ أن تستخدم كقاعدة لتوجيه العملية السياسية الى الطريق السليم .

وتروج جمهورية بلغاريا الشعبية بالدور المتعاظم الذي تتطلع به الامم المتحدة في الجهود الرامية الى ايجاد حلول سلمية للصراعات الاقليمية والقضاء على

مصادر التوتر . وستحصل الامم المتحدة دائما على التأييد الكامل والفعال الذي يقدمه بلدي بغية التمكن من تحويل الشرق الاوسط في نهاية المطاف من منطقة تناقضات ومجابهة مسلحة الى منطقة سلم وتفاهم .

السيد تشورني (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن المناقشات الجارية في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة تدلل بشكل مقنع على أن عملية تحسن المناخ الدولي عن طريق اجراء الحوار وتعزيز مبدأ سيادة القانون والقيم الانسانية تشتمل بشكل عملي على كل مجالات الدبلوماسية متعددة الاطراف كما أشرت تأثيرا ايجابيا على نهج الدول الاطراف في تسوية المصالع الاقليمية المستعصمية . ولسوء الطالع فإن رياح التغيير الايجابي التي اجتاحت الحياة الدولية لم يكن لها اثر يذكر على الحالة في الشرق الاوسط حتى الان . فالشرق الاوسط كان ، ولا يزال ، واحدا من أكثر الاقاليم حساسية في العالم وبؤرة خطيرة للتوتر .

إن انفجارات التقلقل الدورية وموجات المجابهة والستطرف في المنطقة أكثت الحقيقة الفالبة وهي أنه ليس هناك بديل للحل السياسي للمشكلة . فالتدابير العسكرية والقوات المسلحة أخفقت في التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط وساعدت على تراكم عوامل جديدة تعوق التحرك صوب السلم والاستقرار .

ان الصراع العربي الاسرائيلي يتخذ الان صبغة مقلقة بشكل خام نظرا لأن سباق التسلح الجامع قد اجتنب إليه منطقة الشرق الاوسط . إن تكديس أسلحة التدمير الشامل في هذه المنطقة يهدد صلب وجود دول الاقليم وشعوبه ويقوض النظام الشامل للسلم والامن وهو النظام الذي أقيم بناء على جهود الامم المتحدة ويعرض سلم العالم برمتها للخطر .

وبطبيعة الحال ، تظهر نهج جديدة من وقت الى آخر ، وتتمثل أساسا بالبرنامج الواقعي البناء لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اعتمدته المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المعقدة في الجزائر . إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل في وجود آمن واستعدادها للدخول في مفاوضات مع اسرائيل في اطار

(السيد تشورنی ، جمهوریتہ)
اوکرانیا الاشتراکیہ السوفیاتیہ)

مؤتمر دولی ونبذها لكل اشكال الارهاب ، كل هذا لقي موافقة من مؤتمر القمة العربي
في الدار البيضاء ورد فعل ايجابيا من العالم بصفة عامة . وتأيد جمهورية اوكرانيا
الاشترافية السوفياتية موقف منظمة التحرير الفلسطينية وتعتبره خطوة هامة صوب
التوصل الى تسوية في الشرق الأوسط .

ولكن ، للأسف ، لم تصدر عن اسرائيل حتى الان استجابة مماثلة ، بل كان ردّها هو زيادة حدة اجراءات القمع في الاراضي المحتلة ، والتقديم في المجال السياسي بالمقترن المتمثل فيما يسمى بخطة شامير ، التي تتجاهل أحد الشروط الرئيسية لاي تسوية سلمية في عالمنا المعاصر ، الا وهو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وما زالت الدوائر الحاكمة في اسرائيل تسعى الى الاحتفاظ بالسيطرة على الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة . وبناء على ذلك ، فكما يقول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة

"إن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تمثل مصدرا للقلق العميق الشديد ... ومن المحزن أن الآمال التي كانت معلقة على إحراز تقدم مبكر في عملية إقرار السلام قد حل محلها الشك وانعدام الثقة فيما بين الاطراف المعنية" . (A/44/1 ، ص ٩)

ونتيجة لاستمرار الجمود ازدادت الحالة في الاراضي المحتلة سوءا . وقد لقيت سياسات اسرائيل وممارساتها حيال سكان الاراضي المحتلة إدانة اجتماعية من المجتمع الدولي . بيد أن اسرائيل تفضل تجاهل ذلك الموقف المعرب عنه بوضوح والمبين مرارا وتكرارا في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

والى يوم ، وقد أعلنت الأمم المتحدة عقد القانون الدولي مبرهنة بذلك على رغبة المجتمع العالمي في تعزيز سلطة القانون الدولي ، نجد أن مسألة وفاء اسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب تمثل مشكلة بالغة الحدة . ولقد زادنا تطور الاحداث اقتناعا بأنه لن يمكن ، فعليا ، حماية حقوق الفلسطينيين وكذا مواطني اسرائيل إلا من خلال تسوية سياسية شاملة تتناول نزاع الشرق من جوانبه كافة . فالقوة العسكرية لا يمكن أن تكفل حل مستقرا ، طويلا الاجل للمشاكل السياسية ، ولذا ، فمن الضروري المبادرة ، في أقرب وقت ممكن ، باحياء عملية المفاوضات الفعالة بشأن الشرق الاوسط ، استنادا الى قراري مجلس الامن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، على أن تراعي تماما الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ،

ومن بينها حقه في تقرير المصير . وأي تأخير في هذا الصدد يمكن أن تترتب عليه أوخم العواقب .

ونحن نشارك الأمين العام القلق وهو الذي قال في تقريره عن هذه المسألة : "يساورني شعور عميق بالقلق لأن الوقت يمر ولأن الفرص التي لاحت في الإثنى عشر شهرا الماضية قد تفلت" . (A/44/731 ، الفقرة ٧) ونظرا لطبيعة نزاع الشرق الأوسط بالغة التعقد لابد أن تكون العملية التفاوضية متعددة الأوجه ، ويمكن أن تشمل جهودا تستهدف إقامة وتطوير حوار ثنائى ومتعدد الأطراف . وفي هذا المقام لكل شيء أهمية ، ومن ذلك مبادرات البلدان منفردة ومنظماتهااقليمية مثل جامعة الدول العربية ، كما يمكن لمجلس الأمن وأعضائه الدائمين الاضطلاع بدور نشط .

ويرى وفد بلدي أنه نظرا لخطورة الموقف ، يجب اعطاء دفعة قوية لعملية السلام عن طريق عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، بغية ايجاد تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط . إن انعقاد مجلس الأمن للنظر في مسألة التحضير لمؤتمر دولي أمر من شأنه بالقطع أن يضفي قوة على عملية السلام .

إن مبدأ حرية الاختيار الاجتماعي السياسي الذي تعتبره واحدا من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية يقتضي اتحادة امكانية ممارسة حق تقرير المصير لشعب فلسطين العربي . ويمكن أن تتمثل احدى الخطوات صوب تحقيق تلك الغاية في اجراء انتخابات حرة ونزيهة في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، وذلك في إطار تسوية شاملة وتحت رقابة دولية فعالة .

وفي سياق مشكلات الشرق الأوسط المركبة ، لا تزال الحالة في لبنان تشكل مصدرا للقلق الشديد . ولقد أيدت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، باستمرار ، الخطوات التي يرجع أن تؤدي إلى وقف الانشطة العسكرية في ذلك البلد . ولكن أحذثنا وأصابنا بالجزع نبأ مقتل السيد رينيه معوض رئيس لبنان المنتخب والشرعى . فذلك الحادث المفجع يمكن أن يثير مرة أخرى المعارك فيما بين الأطراف والمجموعات

اللبنانية . وهذا أمر لا يجب السماح بحدوثه . وإننا نناشد جميع الأطراف اللبنانية أن تلتزم ضبط النفس وتصفي لصوت العقل ولا تلجأ إلى غير الوسائل السياسية . إذ من الضروري تدعيم النتائج التي تحققت من خلال وساطة اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية ، وكذلك عن طريق المواقف البناءة من جانب البلدان العربية وغيرها من البلدان . وكما قال رئيس مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر :

"... ينبغي تعزيز المؤسسات اللبنانية الديمقراطية بقوة ، كما ينبغي السير قدما بعملية الوفاق الوطني . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استرداد الوحدة الوطنية اللبنانية كاملة" . (S/PV.2894 ، ص ٣)

ويجب على كل شعوب الشرق الأوسط أن تجتاز حد المواجهة والكراهية المتبادلة . فهي باتخاذ تلك الخطوة الأساسية على صعيدها ستتيح لنفسها امكانية تعزيز الأمن المتبادل واقامة تعاون اقتصادي ، وتحقيق الاشراط الثقافي المتبادل . وبحل المسألة الرئيسية في هذه المرحلة ، وببدء عملية التسوية الشاملة يمكننا التحرك صوب حلسائر المشاكل المعقدة في المنطقة .

الأنسة وييلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتكلّم

نيوزيلندا بشأن هذا البند يحدوها شعور بالاحباط . فمع اقتراب نهاية عام ١٩٨٨ نشأت بارقة أمل في أن يشهد العام الحالي تقدما فيما يتعلق بهذا النزاع الذي طال أمده . ولكن ذلك لم يتحقق على الرغم من جهود الكثيرين ومن الامانى التي أبدتها الجميع . ولطالما رأت نيوزيلندا أنه كي يمكن التوصل إلى أي حل تفاوضي لابد أن تبرهن الأطراف المعنية على التزام واضح بتحقيق سلم عادل و دائم . ومن ثم رحبنا بنتيجة الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني ، العام الماضي ، في العاصمة الجزائرية ، وسررتنا بوجه خاص بما أعلنه السيد ياسر عرفات في كانون الأول/ديسمبر من أن المجلس الوطني الفلسطيني أقر صراحة بوجود إسرائيل . كانت تلك دلائل واضحة على التحرك ، على انفتاح باب صوب امكانية اجراء مفاوضات .

وفي رأي نيوزيلندا أن قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران الأساس لتسوية شاملة في الشرق الأوسط ، ونحن جميعا نعرف أن هذين القراراتين يؤكdan حق كل الدول في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمثابة عن التهديدات أو أعمال القوة ، وأسرائيل لها هذا الحق . ويؤسفنا أن بعض جيران إسرائيل يرفضون رضاها قاطعا قبول هذا الحق . والقراران يؤكدان أيضا عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب . وليس لإسرائيل ، بموجب القانون الدولي ، أي حق في الأراضي المحتلة . إن مصادقة الفلسطينيين على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣ (١٩٦٧) توفر أساسا يمكن أن تنبئ به تسوية تعترف بحقوق وتطبعات أطراف النزاع . ولكن يبدو ، للأسف ، أن الامال بدأت تختبو مع الجمود السياسي والجمود من جانب إسرائيل . ونحن نؤكد رأينا في أنه دون ابداء الاستعداد للنظر في تقديم تنازلات متبادلة لن يمكن التوصل إلى حل تفاوضي . واننا لنتطلع إلى أي مؤشرات على صدق رغبة إسرائيل في اقرار السلام . وهناك مجموعة من مقترفات السلام ، والجهود الهائلة مستمرة ، ولكن التقدم الحقيقي يتوقف على الإرادة السياسية . ونحن نريد أن نشهد تحركا كافيا في الاتجاه المؤدي إلى تسوية تفاوضية تتناول المشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة ، وفيما يتعلق بالفلسطينيين لابد أن تتضمن تلك التسوية ذلك العنصر الأساسي المتمثل في حق تقرير المصير وفي وطني قومي إن كانت تلك هي رغبتهما .

وفي نفس الوقت ، تواصل اسرائيل اتخاذ تدابير ترمي الى تقوية قبضتها على الاراضي المحتلة . ولا تسلم نيوزيلندا بشرعية ضم اسرائيل للقدس الشرقية ، ولا تقبل مواصلة اسرائيل انشاء المستوطنات وتعديها على ممتلكات الغير في الاراضي المحتلة . ولا يسعنا أن نتفاوض عن الممارسات الاسرائيلية لاحتواء الانتفاضة . ونشر بالقلق العميق إزاء ما تتناقله الاخبار عن أعمال التخويف ضد الذين يقومون بمراقبة تنفيذ حقوق الانسان ، وغيرهم من الذين يعملون على توفير الخدمات الانسانية للشعب الفلسطيني . ولا تقبل ممارسات اسرائيل مثل اغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية ، وهدم المنازل ، وفرض العقوبات الاقتصادية وغير ذلك من أشكال العقوبات الجماعية . لقد كانت التدابير القمعية التي استخدمتها السلطات الاسرائيلية ضد قرية بيت ساحور موضع ادانة واسعة النطاق . وقد أدان المجتمع الدولي هذا العام بالاجماع استمرار اسرائيل في الممارسة المتمثلة في ترحيل السكان ، انتهاءاً للقانون الدولي . ويتعين على اسرائيل باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال أن تقبل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة ، وأن تطبق أحكامها بالكامل .

نحن نرى أن الانتفاضة ثورة تلقائية يوضع الشعب الفلسطيني من خلالها أنه يرفض ٢٢ عاماً من الاحتلال الاسرائيلي ، وأنه يسعى إلى التحكم في مصيره بنفسه . ولا توجد أية بوادر على نهاية هذه الانتفاضة ؛ بل أنها تكشفت طوال الأشهر القليلة الماضية . ومن الواضح أن المسألة ليست مجرد صيانة قانون وحفظ نظام : إنها مسألة سياسية أساسية متأصلة الجذور ينبغي لاسرائيل أن تتناولها .

تتطلع اسرائيل إلى التفاوض مع ممثلين للشعب الفلسطيني يمكن قبولهم . ومع ذلك ، يجد الذين يتبوأون الزعامة في الاراضي المحتلة أنفسهم أما تحت الاحتجاز أو يطردون من ديارهم . فالفلسطينيون هم الذين يقررون من يمثلهم . وينبغي لنا أن نذكر اسرائيل بأنه في عملية التفاوض من أجل السلم ، يتعين على المرء في النهاية أن يتم التعامل مع الآخرين إلى جانب الاصدقاء . ولا يمكن أن يوجد أي بديل عن المفاوضات

المباشرة مع الزعماء الفلسطينيين الحقيقيين . ويشمل هذا بالضرورة منظمة التحرير الفلسطينية . ومن شأنه قبول اسرائيل لهذه الحقيقة أن يحيي الأمل بامكانية تحقيق السلام . ومن شأن عمل كهذا أن يتلاءم مع التحركات البناءة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية في العام الماضي .

ليست نيوزيلندا بطبيعة الحال طرفا رئيسيا في النزاع ، واهتمامنا اهتماماً يقر بأهمية المنطقة بالنسبة للاستقرار العالمي . وقد شاهدنا تقدماً في العديد من المسائل الدولية طوال هذا العام . واتخذت خطوة هامة هذا الشهر بشأن مسألة أخرى استمرت فترة طويلة مطروحة أمام الأمم المتحدة ، وهي مسألة ناميبيا . وقد شاهد المناخ الدولي الجديد رغبة من جانب أطراف في الصراعات الإقليمية ، ومن كلاًّا الدولتين العظميين ، في التوصل إلى تسويات تفاوضية ، سعياً وراء السلام والعدالة . وبينما تتسلط الحاجز في كل أرجاء العالم ، وبينما تُعتبر العداوات بشكل متزايد مفارقات زمنية ، نتطلع إلى أن تفتتح الأطراف المشاركة في هذا النزاع الفرض التي تتواجد لها في هذا المناخ الجديد . لقد بلغت عملية السلام مرحلة حاسمة لأن فرض التقدم موجودة بالفعل . ونحن نناشد أطراف النزاع - واسرائيل بصفة خاصة - أن تفتتح هذه الفرض . وإذا لم تفعل ذلك ، ستتحمل مسؤولية جسيمة . وإذا لم تفتتح تلك الفرض ، سيبتعد السلام أكثر من أي وقت مضى .

على الأمم المتحدة دور بناء تضطلع به . إن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك الفلسطينيون - وهذا يشمل حتماً منظمة التحرير الفلسطينية - وكل من يستطيع أن يسهم في التوصل إلى نتائج مرجوة ، يمهد السبيل للتحرك قدما نحو تسوية تفاوضية . وقد أعرب الجميع تقريباً عن تأييدهم لهذا المفهوم ، إلا أنه لم يتواجد بعد ، كما يلاحظ الأمين العام ، الاتفاق الكافي الذي يسمح بعقد هذا المؤتمر . ونحن نؤيد الجهود المستمرة للأمين العام في هذا الصدد .

كما ذكرنا في هذا المحفل من قبل ، فلن يتآتى السلم والعدل لاسرائيل إلا إذا توفر السلم والعدالة ايضاً للفلسطينيين . ونحن نعتقد أن أفضل ما يخدم مصالح اسرائيل على المدى البعيد هو حل سلمي للنزاع يقوم على أساس اعتراف بالحقوق المتبادلة . وما نتطلع اليه الآن هو التحرك البناء لجميع الاطراف في ذلك النزاع .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/٠٠